وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة

جامعة العربي التبسي –تبسه LARBI TEBESSI UNIVERSITY-TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية LARBI TEBESSI UNIVERSITY-TEBESSA

قسم: التاريخ والآثار

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

المشاريع السياسية في الجزائر خلال فترة الثورة التحريرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د"

دفعة: 2022

إعداد الطالبتين:

☜ حليمي هاجر

☜ خالدي رحمة

إشراف الأستاذ:

☜ عسول صالح

امام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
جودي بخوش	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
صالح عسول	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
زكريا العابد	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

عملا بقول الحبيب صلي الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فيطيب لي أن أشكر كل من ساهم في هذا العمل ابدا بالأستاذ المشرف (**عسول صالح**) الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة رغم كثرة التزاماته.

واتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا "أعضاء لجنة المناقشة" التي سنلتزم بكل توجيهاتها وانتقاداتها العلمية والموضوعية.

دون أن أنسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في اعداد المذكرة.

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض

(أمي الحبيبة)

إلى كل من كلله بالهيبة والوقار على من علمني العطاء دون انتظار إلى من احمل اسمه

بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك **(والدي الغالي)**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله عزوجل **(جدتي الغالية)**

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي **(خولة كوثر)**

إلى أخي رفيق دربي وهذه الحياة لا شيء بدونه، في نهاية مشواري أريد أن أشكرك

على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل **(أخي الغالي حسان)**

إلى الذين أحبهم ويحبوني إلى صديقاتي وأخص بالذكر **(شيماء عيسى – حليمي هاجر)**

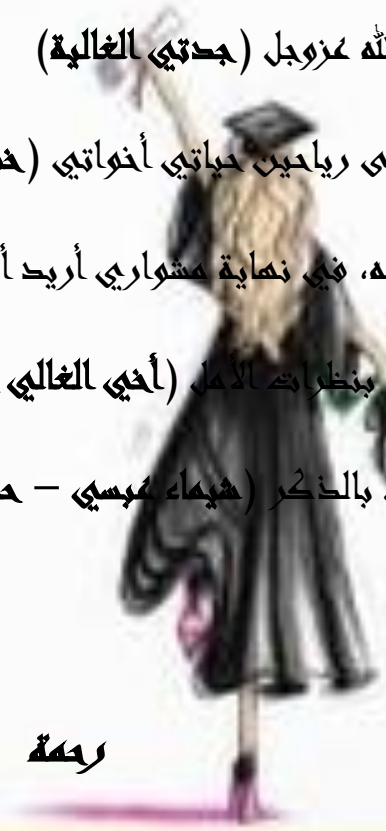

رحمة

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أرفع اليوم قلمي هذا، فخورة بما وصلت إليه رغم الصعوبات والعثرات التي لقيتها طوال مسيرتي الدراسية.

أهدي نجاحي إلى أماني ومأمني إلى ابي حفظه الله، أبي الذي لم يساعفه الظروف للتعلم بسبب اليتم، كان حلمه أن أصل يوما، وأنا اليوم هنا لأزرع في وجهه ابتسامة الفرح ونظرة الفخر.

ولأمي يامن دعائك فتح لي أبوابا ظننتها لن تفتح، لا أنسى تشجيعك لي حفظك الله ورعاك.

إلى عمي يوسف قدوتي في التفوق والنجاح حفظه الله ورعاه.

إلى أختي نريمان نبع التفاؤل والأمل عند النوائب وإلى شبلها عبد السلام أنبته الله نباتا حسنا ورأته في أعلى المراتب.

إلى قوتي حين المحن زكريا واسحاق أشكر سعيكم وتشجيعي.

إلى أغلى ما أملك أخي يعقوب وعائلته الصغيرة الحبيبة ميليسا وزوجته الكريمة أميرة أشكرها على وقوفها دائما.

إلى أختي وصديقتي رحمة هان الصعب ونحن سويا الحمد لله على تحقيق ما سعينا له منذ البداية.

إلى روح أجدادي شهدائنا الأبرار حليمي محمد الصالح ومعيوف عائشة الصغيرة وحليمي خميسة رحمهم الله وأكرم مثواهم.

إلى أخوالي وخالاتي الشكر الجزيل

هاجر

قائمة المختصرات:

تر:	تحقيق.
ص:	صفحة.
ج:	الجزء.
د س:	دون سنة.
ط:	طبعة.
Opcit	المرجع السابق.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان.	
اهداء.	
قائمة المختصرات.	
مقدمة.	أ–و
الفصل التمهيدي: ردود الفعل الأولية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية.	
1.رد فعل الحكومة الفرنسية.	10
2.رد فعل الصحافة ووسائل الإعلام الفرنسية.	15
3.رد فعل الشعب الفرنسي.	17
4.رد فعل الأحزاب الفرنسية من الثورة الجزائرية.	19
الفصل الأول: المشاريع السياسية في الجزائر (1955-1956).	
المبحث الأول: جاك سوستيل واليا عاما في الجزائر.	24
المبحث الثاني: سياسة جاك سوستيل اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).	26
المطلب الأول: اصلاح نظام البلديات.	26
المطلب الثاني: اصدار قانون حالة الطوارئ.	27
المطلب الثالث: سياسة الادماج.	29
المطلب الرابع: انشاء المصالح الإدارية المتخصصة SAS.	31
الفصل الثاني: المشاريع السياسية في الجزائر (1956-1958).	
المبحث الأول: دخول روبير لاكوست إلى الجزائر.	37
المبحث الثاني: سياسة روبير لاكوست اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).	39
المطلب الأول: إصلاحات سياسية وإدارية.	39
المطلب الثاني: قانون الإطار.	42
الفصل الثالث: المشاريع السياسية في الجزائر (1958-1960).	
المبحث الأول: انقلاب 13 ماي 1958 ومجيء ديغول للحكم في الجزائر.	48
المبحث الثاني: سياسة شارل ديغول اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).	51

المطلب الأول: سلم الشجعان: 23 أكتوبر 1958.	51
المطلب الثاني: تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م.	52
خاتمة.	59-58
الملاحق.	70-61
قائمة المصادر والمراجع.	80-72
الملخص.	81

المقدمـــة

التعريف بالموضوع:

الثورة الجزائرية 1954-1962 ضد الاستعمار الفرنسي صنيعة الشعب بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني من أجل استرجاع السيادة بعد نضال دام عقود.

بعد حوالي 130 سنة من الاستعمار الفرنسي بدأت الثورة بقيام مجموعات صغيرة من الثوار وأسلحة بسيطة مستهدفة مراكز الجيش الفرنسي في أنحاء مختلفة من البلاد، ومع انطلاق أول رصاصة وزع البيان على الشعب داعيا إلى جمع المواطنين من مختلف الطبقات الاجتماعية والأحزاب للانضمام إلى الكفاح التحرري، وقد كان رد فعل المستعمر الفرنسي القيام بحملات واسعة ضد الثورة منذ البداية.

واجهت الثورة بين 1957 و1962 مرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها نظرا لاعتماد الاحتلال الفرنسي على استراتيجيات متعددة عسكرية وسياسية ذات طابع وحشي وغير انساني.

ان موقف الثورة الجزائرية أصبح قويا لا يعترف بالاستسلام رغم كل المحاولات الاستعمارية لا اضعافها ولم يتوقف العمل العسكري من أجل تحقيق الاستقلال.

طالما استخدمت فرنسا أسلوبها العسكري وحتى المحرم لتعزيز وجودها سياسيا عن طريق ما تدعيه بالإصلاحات وهذه الأخيرة عبارة عن مشاريع اقتصادية أو اجتماعية وغيرها التي كان الهدف ورائها هو القضاء على الثورة باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وعمل على تنفيذ المشاريع شخصيات فرنسية حكمت الجزائر كان لكل منهم خطته وسياسته: جاك سوستيل 1955-1956م والوزير المقيم روبير لاكوست 1956-1958. والجنرال شارل ديغول 1958-1960.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا البحث من أجل اثراء الزاد المعرفي والتذكير بسياسة فرنسا في كل محطات التاريخ وللحفاظ على المورث التاريخي والاعتزاز به وضرورة التطرق للاستفادة من هذه الدراسة.

الاشكالية:

ما هي أهم المشاريع السياسية التي حاولت من خلالها السلطة الاستعمارية القضاء على الثورة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي ردود الفعل الفرنسية تجاه الثورة التحريرية؟
- هل نجحت سياسة جاك سوستيل في تغيير رأي الشعب تجاه موقفه الثوري؟
- فيما تمثلت الخطط التي انتهجها روبير لاكوست لخداع الشعب تجاه موقفه الثوري؟
- ما هي الإصلاحات التي جاء بها شارل ديغول لينهي المهمة التي فشل غيره في تنفيذها؟

حدود الدراسة:

تمتد منذ اندلاع الثورة 1954 إلى غاية الاستقلال 1962.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: تم اختيارنا لهذا الموضوع بناء على اثراء معلوماتنا ونظرا لأهمية هذه الدراسة في المجال الأكاديمي الذي يخدم الطلبة الناشئين.

الأسباب الموضوعية:

– دراسة فترة حاسمة من تاريخ الثورة من أجل التوغل في الطرق التي استعملتها فرنسا عن طريق حكامها لإخماد الثورة.

– تسليط الضوء على دراسة هذا الموضوع من أجل وصف وتحليل المشاريع السياسية والتعرف على الشخصيات التي نفذت هذه المشاريع منذ 1956 إلى 1958.

شرح الخطة:

قسمنا هذا البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة إلى جانب الملاحق وفهرس الموضوعات.

تناولت في المقدمة: التعريف بالموضوع أهميته – الإشكالية – أسباب اختيار الموضوع – حدود الدراسة – خطة البحث – المصادر والمراجع والمنهج المتبع.

– خصصت الفصل التمهيدي لردود الفعل الأولية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية من خلال تصريحات رؤساء الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي والأحزاب الفرنسية اليمينية منها واليسارية إضافة إلى الصحافة ووسائل الاعلام الفرنسية.

– أما العرض فكان الفصل الأول لدراسة مشاريع جاك سوستيل وعن سياسته القمعية التي ترمي إلى دمج الجزائر مع فرنسا.

في حين تناول الفصل الثاني سياسة روبير لاكوست في الجزائر ورد فعل الفرنسيين والجزائريين على مشاريعه السياسية.

أما الفصل الثالث والأخير عرضت فيه سقوط الجمهورية الرابعة من خلال انقلاب 13 ماي 1958 وقيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال شارل ديغول ودراسة لمشاريعه كمشروع قسنطينة، مبادرة سلم الشجعان، استفتاء تقرير المصير وكيف كان موقف ورد جبهة التحرير الوطني على هذه المشاريع.

وخاتمة البحث كتبت فيها مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال هذه الدراسة.

المصادر والمراجع المعتمدة:

– اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع حيث وظفت كتاب محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض في الفصل التمهيدي إضافة إلى كتاب مسعود عثماني الذي أعانني كثيرا في

بناء الفصل التمهيدي، وقاموس عاشور شرفي الثورة الجزائرية (1954-1962) ساعدني كثيرا في تعريف الشخصيات.

- واعتمدت في الفصل الأول على كتاب عبد الكامل جويبة الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958 وكتاب غالي غربي فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات.

واعتمدت في الفصل الثاني على كتاب رمضان بورغدة الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، وكتاب عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، وكتاب عقلية ضيف الله التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، واعتمدت في الفصل الثالث على مذكرات (الأمل والتجديد) لشارل ديغول (1958-1962) إضافة إلى كتاب محمد لحسن أزغيدي مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، وكتاب عمر بوضربة النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960.

المنهج المتبع:

اقتضت طبيعة الموضوع استخدام جملة من المناهج التي تناسب وصف البحث.

- **المنهج التاريخي الوصفي:** من خلال وصفنا لبشاعة السياسة الفرنسية، وأيضا وصف ردود فعل الثورة الجزائرية.

- **المنهج السردي:** اتبعنا هذا المنهج نظرا لملائمته في سرد الأحداث وتسلسلها.

– **المنهج التحليلي:** الذي حاولنا من خلاله معرفة حيثيات سياسة الإصلاح الفرنسية وتأثيرها على الثورة وكيف تعاملت معها الثورة الجزائرية لإفشالها.

الصعوبات:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث صعوبة الوصول إلى المصادر والمراجع خاصة الأجنبية منها.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي: ردود الفعل الأولية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية.

1. رد فعل الحكومة الفرنسية.
2. رد فعل الصحافة ووسائل الإعلام الفرنسية.
3. رد فعل الشعب الفرنسي.
4. رد فعل الأحزاب الفرنسية من الثورة الجزائرية.

تمهيد:

تعرضت الجزائر للاحتلال الفرنسي أكثر من 100 سنة، حيث تعذب الشعب الجزائري وعانى كثيرا من الظلم والاستبداد من السلطات الفرنسية، التي طبقت عليهم جميع أشكال التعذيب من طمس الهوية الإسلامية وغيرها. ورغم التصدي للاستعمار بعدة محاولات من نشاط عسكري ونشاط سياسي الا أن كل هذا باء بالفشل أمام قوة وجبروت الجيش الفرنسي، الا أن جاءت الثورة الجزائرية التي حررت الجزائر من عبودية المستعمر وقادت هذه الثورة الجزائر إلى الاستقلال وأثبتت للمستعمر قوتها وتنظيمها من البداية حيث وصل المجاهدون كفاحهم وتحدوا كل المعاناة والمصاعب والعقبات التي واجهتهم الا أن حصلوا على النصر والاستقلال من الاستعمار الفرنسي يوم 19 مارس 1962.

1) رد فعل الحكومة الفرنسية:

كان موقف رئيس الوزراء الفرنسي منديس فرانس[1] الذي أعلن أن "الجزائر قطعة فرنسية وستبقي فرنسية وأن لا جواب لنا على هذه الثورة الا الحرب"[2] إضافة لذلك قام في 02 نوفمبر 1954 بإرسال قوات المظليين حيث يعتبر هذا الاجراء هو بداية تاريخ المظليين الفرنسيين في الجزائر وأيضا يشكل هذا التاريخ صفحة سوداء في جملة صفحات الاستعمار الفرنسي المميز بجرائمه القذرة[3] علاوة على ذلك تصريحه في 12 نوفمبر 1954[4] أمام الجمعية الوطنية الاتهامات الموجهة لمصر وطلب منها الكف عن مساعدة الثوار الجزائريين مقابل اعانة هامة مع اتخاذ إجراءات ردعية ضدها[5] وأن فرنسا على المستوى التقني تواصل مساعداتها لمصر حيث أن في الصيف الفارط تحولت مجموعة من رجال الاعمال الفرنسيين لكي تدرس على عين المكان إمكانية توظيف رؤوس الأموال الفرنسية لتشييد سد اسوان، أن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة المصرية مسؤولياتها.[6]

ويقول منديس فرانس في تصريح آخر له "أن المقاطعات الجزائرية فرنسية منذ عهد بعيد فالسكان الجزائريين قدموا ما يكفي من اخلاص ووفاء لفرنسا وهذا ما يجعلنا لا نفكر لحظة في

---

[1] ولد بيرمنديس فرانس 1907 رجل دولة فرنسي ترك بصماته على قوى اليسار غير الشيوعي في فرنسا ترأس حكومة بلاده بين 1954-1955 ونجح في تلك الحقبة الزمنية المحدودة في انهاء حرب الهند الصينية الاستعمارية، كان من اسرة برجوازية صغيرة، يهودية، درس الحقوق في جامعة باريس وتخرج منها، ناضل وهو طالب في صفوف الرابطة اليهودية للطلبة فور تخرجه إلى الحزب الراديكالي الذي يعتبر حزب يساري حكمت عليه حكومة فيشي بالسجن والتجريد من رتبته، توفي سنة 1978. في حادث سير، أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان، د س، ص 337.

[2] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 195.

[3] بسام العسلي: أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، ط1، 1404هـ-1984م، بيروت، ص 17.

[4] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص 405.

[5] عثماني مسعود: الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، الجزائر، دس، ص 263.

[6] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994، 24.

التفريط في وحدتها الترابية"[1] إضافة لذلك لها تمثيل في البرلمان الفرنسي ولا يوجد أي حكومة أو برلمان يقبل فصل الجزائر عن فرنسا.[2]

اتهام فرانس الدولة المصرية أنها وراء ذلك وصرح كالتالي: "هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم وقد اتخذنا إجراءات صارمة تناسب هذا الموقف وأعددنا جميع الإمكانيات للتغلب عن هذه القوة".[3]

فكر أيضا منديس فرانس في تطبيق قانون 1947 الخاص بالجزائر التي ظلت كل بنوده حبر على ورق لأسباب منها معارضة المستوطنين الشديدة لتطبيقه، هنا طرحت الحكومة فكرة اجراء انتخابات حرة بعد استعادة النظام والهدوء.[4]

صرح أيضا في قوله: "لن نرحم المتمردين ولن يكون هناك تساهل ولا يمكن أن نتساهل عندما تكون وحدة الجمهورية والسلم الداخلي للأمة معرضين للخطر".[5]

حضرت السلطات الفرنسية الاستعمارية في 05 نوفمبر 1954 حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ظنا منها أنها المسؤول الفعلي عن أحداث الفاتح نوفمبر[6] كانت ثورة أول نوفمبر مفاجئة بالنسبة للسلطات الاستعمارية فقامت بالاعتقالات واستعمال العنف[7] وأعلن ادغارفور[8] عن سياسته القائمة على الدمج حيث أن هذه السياسة أثارت غضب النواب المسلمين

---

[1] أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 81.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 405.

[3] بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، 2014، ص 26.

[4] محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص ص 92.

[5] محمد العيد معمر: ثورة 54 في الجزائر (1954-1962) أوراس النمامشة أو فاتحة النار، دار الهدى، الجزائر، ص 111.

[6] أزغيدي لحسن: المرجع السابق، ص 80.

[7] زهيرا حدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص 17.

[8] سياسي فرنسي ولد سنة 1908 نشأ خلال الحرب العالمية الثانية في نطاق لجنة التحرير الوطني "التي أنشأت لتحرير فرنسا من الاحتلال الألماني، حتى إذا وقعت الحرب أوزارها، مثل بلاده في المحاكمات في نورمبورغ: رئيس الوزراء عام 1902

في المجلس الجزائري والمجالس الفرنسية الاخرى[1] وأصدرا ادغارفور قانون حالة الطوارئ الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في 13 أفريل 1956 ومنح بموجبه السلطات العسكرية الضوء الأخضر لخنق أي صوت ينادي بالثورة ويساندها إضافة لذلك أعدم الاستعمار الفرنسي الكثير من المجاهدين الجزائريين في سجون سركاجي والحراش وأول شهيد حكم بالإعدام هو "زبانة أحمد" يوم "19 جوان 1956".[2]

قال ادغارفور للجمعية الوطنية الفرنسية في 20 كانون الأول ديسمبر 1956م انه ليس هناك من أساس معقول للحملة على مصر من جانب فرنسا سوى صنع تكرار أمثال حادثة "أتوس".[3]

حيث صرح أيضا فرانسوا ميتران[4] لجريدة صدى الجزائر "أن سبعين ألف جندي قد أسندت لهم مهمة العمل في المناطق المشوشة للتدليل على أن فرنسا محمية في الجزائر" إضافة لذلك اصداره في اليوم الخامس من شهر نوفمبر قرار حل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكل

و(1955-1956م) وأثر تولي ديغول السلطة أسندت اليه وزارة الزراعة (1966-1968م) ثم وزارة التربية (1968-1969) انظر: الدكتورة عزيزة فواك بابتي: موسوعة الأعلام العرب والمسلمين والعالمين، ج3، دار الكتب العلمية، 1971، بيروت لبنان، ص 283.

[1] بسام العسلي: جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفانس، ط1، 1404هـ 1984م ط2 1406هـ-1986م، بيروت، ص 20.

[2] عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر، ط1 2002، الجزائر، ص 200.

[3] رشيد ولد بوسيافة: جامعة الدول العربية وحركات التحرر في المغرب العربي 1952-1962 الجزائر أنموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2021، ص 161.

[4] ولد فرانسوا ميتران في 25 أكتوبر 1916 في مدينة "جارناك"، تم تعيينه وزير لقدماء المحاربين في حكومة رامادي سنة 1947، شغل أيضا منصب وزير في الحكومات الجمهورية الرابعة 12 مرة، وفي سنة 1953 استقال من حكومة لانيال بسبب خلع سلطان المغرب محمد الخامس من عرشه، شغل منصب وزير للداخلية في حكومة منديس فرانس 1954-1955 شغل منصب وزير العدل من سنة 1956 الى 1957 كان خصما لدول لديغول وله نصيبه الأكبر في الجرائم التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، انتخب رئيسا للجمهورية في 10 ماي 1981 وكان قد سطع نجمه في مؤتمر "ايسناي سورسان" قاد هذا المؤتمر ميتران للوصول الى الحكم والبقاء في منصب الرئاسة مدة 14 رغم مرضه الخطير يلقبه السياسيين الفرنسين بأمرالميكيا فيلين في الالاعيب السياسية، تميزت فترة حكمه بإطلاق العنان للشخصيات اليهودية التي احتلت أهم المناصب السياسية، توفي سنة 1996، أنظر: سعدي زيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال أو سأريس، د ط، دار هومة، الجزائر، 2002، ص ص، 112، 113

الهيئات والمنظمات التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة انحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى عمالات الجزائر[1] وأيضا غلق وبصرامة كل أبواب الحوار والتفاوض مع الثوار حيث قال: "هذا الشكل من المعارض لفرنسا هو العصيان المسلح لا يسمح بتصور حدوث مفاوضات بأي شكل من الأشكال، ولن يجد الا شكلا وحيدا وحاسما هو الحر لا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية، إن من واجب الحكومة أن تحافظ على الوحدة الوطنية وسنقوم بهذا الواجب".[2]

وصرح أيضا يوم 05 نوفمبر 1954 أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي "أن الجزائر هي فرنسا وهذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بأية سلطة غير سلطتها"[3] وصرح أيضا في نوفمبر 1954: بخصوص الثوار الجزائريين: "لقد تناسوا أنه وراء الحكومة كل الفرنسيين سواء كانوا من فرنسا أو من الجزائر يجب أن يتحدوا للدفاع عن الحقوق الواحدة الأرض الواحدة الجمهورية أخيرا كما نريد تطبيق سياسة ديمقراطية اجتماعية ولما وصلنا إلى مرحلة تنفيذها عن طريق الدولة وهذا ما يخشاه هؤلاء الانفصاليون".[4]

ويقول أيضا أن بتسرعهم هذا اختاروا ليلتهم الدامية وبفعلهم هذا قد ساهموا في تعزيز موقفنا وبالتالي فإن الحكومة قد اتخذت كل الإجراءات اللازمة إضافة إلى توزيع قوات عسكرية على كل التراب الجزائري، الجيش والشرطة يشددون حلقة الحراسة والمراقبة حزب اختار الحرب المسلحة ضد أمة قد ذاب عدد كبير من زعماء العصابات قد أو قفوا[5] أما روجي ليونار[6] وصف الثورة

---

[1] محمد العربي الزبيري: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الثقافة العربية، الجزائر 2007، ص ص 39، 40.

[2] رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958–1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، عنابة الجزائر، 1433هـ 2012م، ص 95.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 405.

[4] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 81.

[5] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 82.

[6] ولد روجي ليونار في 12 أفريل 1892 ببوردو، كان واليا عاما بالجزائر، تم تعين جاك سوستيل مكانه سنة 1955 من طرف رئيس الحكومة منديس فرانس، توفي سنة 1987، انظر: رتيبة سنية القرب وفاطمة الزهراء قطو: أصدقاء الثورة الجزائرية فرانتز فانون أنموذجا (1954–1961)، مذكرة تخرج شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، 2017م، 1437، 1438هـ، ص 24.

بأنها عبارة عن تمرد بعض أعراش وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة هي التي تحرضهم على هذه الاعمال التخريبية.[1]

وقال في مؤتمر صحفي: "أن السكان الذين يرهنون حاليا في جميع الأوساط على هدوء كبير يستطيعون أن يطمئنوا بأننا سنجد جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم وقمع التصرفات الاجرامية" ويأكد أن المخربين الذين يحصلون على دعم من الخارج يأملون أن تساعدهم العمليات التي قاموا بها في أول نوفمبر 1954 عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا، وأشار أن المتمردين لن ينجوا لأن ملف الجزائر أبيض فارغ لا مظالم فيه[2] صرح أيضا روجي ليونار في قوله: أن هذه أحداث ليست ظواهر جزائرية لكنها نتيجة للأحداث التونسية[3] وأن المتمردين الذي قاموا بهذه الاعمال التخريبية لا يزيد عددهم عن أربعمائة شخص[4] وقال أنه متمسك بزمام الموقف وأنه استدعى قوات الاحتياط لمواجهة الأخطار[5] حيث صرح براديو الجزائر في 05 نوفمبر 1954[6]" انني أؤكد أن هذه الاحداث تترجم عن نوايا مبيته في الوقت الذي كانت تنعم فيه الجزائر بالنظام والهدوء في الوقت الذي لم يكن هناك على الاطلاق موجب يتمثل هذا العدوان ولا موجب لامتداد الاضطرابات الدموية التي تعاني منها البلدان المجاورة لمقاطعتنا الثلاثة ولمعرفة أصول هذه المؤامرة علينا أن نستمع النداءات الحماسية التي تطلعها بعض الإذاعات الأجنبية وأن نعرف العلاقات المباشرة التي تربط مديري هذه المؤامرة بالمجموعات الإرهابية التي نفذها في الجزائر.[7]

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 405.

[2] نفسه، ص 406.

[3] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 79، 80.

[4] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، 1404هـ1984م، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، د س، ص 99.

[5] أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1930-1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1428هـ-2007م، بيروت، ص 116.

[6] عثماني مسعود: الأوراس مهد الثورة: المرجع السابق، ص 272.

[7] محمد حربي: المصدر السابق، ص 23.

حيث أبدى روجي ليونار إندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أرجاء البلاد وراح يؤكدا أن كل القرائن تنسب لعناصر أجنبية.[1]

كما صرح جاك شوفالييه[2] كاتب الدولة الفرنسي للدفاع ورئيس بلدية الجزائر العاصمة ونائبها في البرلمان الفرنسي: قرار استعمال جزء من القوات العسكرية الراجعة من الهند الصينية بعد هزيمة معركة "ديان بيان فو" فيها سنتقوى بل سنؤطر فرق القومية والحركية التي ينبغي أن تكون الطليعة والعمود الفقري عليه في إعادة الأمن إلى شمال افريقيا كله.[3]

2) رد فعل الصحافة ووسائل الإعلام الفرنسية:

الصحافة الفرنسية تزيف الأحداث وتكلمت عن أعمال لصوصية وأعمال منفردة لكي تنقص من الثورة وضخامتها حيث أن الصحافة في جهة والحقيقية في جهة أخرى[4] جريدة L'aurore[5] ساهمت أكثر من غيرها في نفث السموم العنصرية في فرنسا ضد الجزائريين "إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة والأوامر من الخارج"[6] أما جريدة "le figaron"[7] أن الجامعة العربية

---

[1] محمد الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) ج2، منشورات الكتاب العرب 1999، ص 16.

[2] ولد جاك شوفالييه سنة 1911م زعيم الليبراليين، تولي رئاسة بلدية الأبيار وعمره 30 سنة، ثم نائب في 1946 عضو الجمعية الجزائرية، انضم إلى وزارة منديس فرانس ككاتب دولة ثم وزير الدفاع الوطني، ساهم مع المهندس بوبون في تشييد مشاريع سياسية، توفي في الجزائر العاصمة عام 1971م، انظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962) تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 211.

[3] مولود قاسم نايت قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غزة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007، ص 114.

[4] فرحات عباس (1899-1985) حرب الجزائر وثورتها (1): ليل الاستعمار، تر: أبو بكر لحال، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص 168.

[5] L'aurore صحيفة يومية فرنسية سابقة أنشأها رنست فوغان المحرر السابق l'intransigeant والتي ظهرت من 1897 الى 1914.

أنظر: m'wihipedia, org, vendedi 04 mars 2022, 20:00

[6] محمد حربي: المرجع السابق، ص 23.

[7] جريدة لوفيغار والتي تعتبر جريدة شعبية تتميز بأكاديمية جهاز تحريرها واحترافيته العالمية كما أنها ثبتت على الخط الذي كانت تنتهجه وبقيت وفية للأخبار والأحداث في افتتاحياتها، وهي بذلك ذات مضمون متنوع وسياسة معتدلة للغاية، أنظر أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1934-1962م، دار التنوير، الجزائر، ص 147.

وأولئك الذين يعيشون في المنفي في القاهرة ليسوا لوحدهم الذين يمارسون ضدنا سياسة الأرض المحروقة أن خيوط المؤامرة لا تمر كلها بالقاهرة ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الأشباح اذ لا بدا أن ترفع الأقنعة يوما ما.[1]

وحرر "ميشال بيرالبان" في جريدة "le monde"[2] أن العمليات ليست لها طابع مصالي حيث لم يتبعها والتحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضات ولم تسجل أية هياجانات مشبوهة لذلك لا يسعنا الآن إلا أن نصدق بأننا أمام منظمة خارجية عن الأحزاب الوطنية ولا تمت إلى الجماهير بصلة كما هو معلوم فإن إذاعة صوت العرب لم تعد تميز بين بلدان الحماية والجزائر الفرنسية.[3]

كما نشرت جريدة لادبيش اليومية[4] حيث أعلن هنري بورجو[5] أنه ينبغي دفن التمرد أين يولد وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم وأن هؤلاء الزعماء معروفون ومنظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة.[6]

---

[1] محمد قدور: رد فعل ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية) المجلد 3، العدد 8 ماي 2020، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الارسال 2024/05/06، تاريخ النشر 2020/05/31، ص 18.

[2] جريدة le monde جريدة إخبارية متنوعة تتميز بالجدية ومقالاتها الوثائقية ونخبوية هيئة تحريرها الملتفة خاصة حول مؤسسها (هو بير. بوف –ميري) التي قدرت نسبة توزيعها خلال الثورة الجزائرية بحوالي 40% حيث كانت هذه الجريدة تتعرض للقص والمصادرة ومنع توزيعها في الجزائر بسبب الأخبار التي نقلتها عن الثورة. أنظر أحمد منغور: المرجع السابق، ص 146.

[3] محمد حربي: المرجع السابق، ص 23.

[4] تأسست جريدة لادبيش اليومية في 14 جويلية 1885 وذلك بمناسبة احتفال فرنسا بعيدها الوطني أنشأت برئاسة هنري بورجو، كانت على علاقة وطيدة مع "صدى الجزائر" و"البرقية القسنطينية" وكلاهما محسوبتان على اليمين الفرنسي الذي كان يسيطر على المستعمرة كلها. أنظر: سعيد شيكدان: الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية من خلال جريدة "لادباش كويتديان" 1954–1956، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2016، 2017، ص ص 43–44.

[5] ولد هنري بورجو في الجزائر 1895 من أصول سويسرية أخذ الجنسية الفرنسية 1915 من كبار المحتكرين لزراعة الكروم وصناعة التبغ، أنظر: نفسه، ص 34.

[6] عمار بوحوس: المرجع السابق، ص 404.

كما صدرت جريدة "le libertaire"[1] في اليوم الرابع من نوفمبر 1954 عنوان كبير جاء فيه «افريقيا الشمالية، شعب واحد يناضل ضد الامبريالية» وفي عددها المؤرخ في 11 نوفمبر كتبت تقول وكأنها تكهنت بما يحدث يمكننا أن نؤكد أن حربا جديدة كحرب الهند الصينية قد بدأت.[2]

أما جريدة "comba"[3] ممثلة لليسار الاشتراكي[4] كتبت أن فرنسا لا يمكنها أن تقبل أن يكون وجودها لا في المغرب لا في تونس محل مناقشة ومثال جدال وأخرى وأولى في الجزائر والا وقع لنا في هذه البلدان ما صار لنا في الفيتنام.[5]

3) رد فعل الشعب الفرنسي:

بداية برد فعل المعمرين الأوروبيين بالجزائر من الثورة، فقد عبر عنه المعمر الكبير هنري بورجو بقوله: "يجب البحث عن هذا الفساد أينما كان وإلحاق الهزيمة برؤساء هذه العصابة المعروفين، ويكفي أن تتخذ إجراءات أمن مشددة. كما ينبغي لي توجيه ضربة قاسية إلى هذه الحفنة من المهرجين وعلى المنظمة أي جبهة التحرير أن تطأطئ رأسها".[6]

أما بالنسبة للمثقفين الفرنسيين فمنهم من وقف ضد ثورة نوفمبر الجزائرية ومنهم من كان له موقف معتدل حيث نقسمهم إلى نوعين.[7]

---

[1] Le libertaire : جريدة الجناح الاشتراكي فإنها بدأت منذ 14 ديسمبر 1954 في انتقاد سياسة الحكومات الفرنسية اتجاه الجزائر، وتعتبر هذه السياسات هي التي وضعت الاتحاد الفرنسي آنذاك في خطر، أنظر أحمد منفور : المرجع السابق ص 148.

[2] محمد حربي: المرجع السابق، ص 26.

[3] جريدة comba صحيفة يومية فرنسية سرية ولدت خلال الحرب العالمية الثانية كصحيفة تابعة لحركة المقاومة. أنظر: m'wihipedia, org, vendedi 04 mars 2022, 20:00

[4] أحمد منفور المرجع السابق، ص 144.

[5] مولود قاسم نايت قاسم: المرجع السابق، ص 129.

[6] ازغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 83.

[7] عمورة عمار: المرجع السابق، ص 204.

أ. اليمينيون الذين يضعون امكانياتهم في خدمة الاستعمار ويقومون بكل ما في وسعهم لتضليل الرأي العام في الداخل وفي الخارج، وذلك بتغطية كل الحقائق بعد تشويهها قصد الحفاظ على الجزائر المسلمة كجزء لا يتجزأ من جمهورية فرنسا المسيحية.[1]

ب. اليساريون الذين ينددون بالاستغلال والاضطهاد كأعمال لا إنسانية ولكنهم يعارضون كل ما من شأنه أن يؤدي إلى فصل الجزائر عن فرنسا مستعملين تارة الأفكار الماركسية التي تدعو إلى محاربة النزعة الوطنية الإقليمية الضيقة.[2]

ومتذرعين تارة أخرى بضرورة صيانة الإنجازات الحضارية التي حققتها فرنسا خلال ليل الاستعمار الطويل وذلك بالنسبة لغير الشيوعيين طبعا.[3]

أما السكان المدنيون الأوروبيون فقد كان اندلاع الثورة الجزائرية بمثابة زلزال يهتز عليهم، فقد تملكهم الخوف والذعر وفي نفس الوقت الصدمة، لأنهم كان هذا الشعب الجزائري مستبعد أن يهتز ضدهم.[4]

أما الشعب الفرنسي لم يعط اهتماما بثورة نوفمبر الجزائرية عند انطلاقها لأن معركة كانت بعيدة عنه، ولم يأخذها بجد الا عند استدعاء الجنود الاحتياطيين وتمديد مدة الخدمة العسكرية إلى سبعة وعشرين شهرا وقد تسبب استدعاء الشبان الاحتياطين في عدة مظاهرات قاموا بها ضد استخدامهم في حرب الجزائر كما حدث يوم 05 سبتمبر 1955م في محطة مونبارس ويوم 11 في محطة ليون بباريس وقد تطور موقفهم بمرور السنين ففي البداية كان نصف الشعب الفرنسي يؤيد الجزائر فرنسية والقليل منهم من طالب بالحكم الذاتي والاندماج وهذا حسب الآراء التي قامت

[1] محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 88.

[2] نفسه، ص ص 88، 89.

[3] نفسه، ص 89.

[4] حسينة حماميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، 2007 منشورات الحبر، الجزائر، ص 115.

به الصحف الفرنسية، ثم تطور ابتداء من ستي 1957 و1958م شعروا أن حرب الجزائر حقيقة فايد أغلبيتهم استقلال الجزائر ودخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.[1]

4) رد فعل الأحزاب الفرنسية من الثورة الجزائرية:

الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يستنكر القمع والاضطهاد من جهة ويستنكر الأعمال الفردية من جهة أخرى حيث نجد موقفه متذبذب ونرى لجنته المركزية تنادي من جهة بضرورة الاعتراف السريع بالواقع الجزائري أو ما يشابه الكيان ومن جهة أخرى نقول أنها: «من اجل اتحاد فرنسي حقيقي».[2]

حيث قدم هنري علاق تحليل آخر للموقف الشيوعي اذ هو يعزوه إلى مساوئ السرية التامة التي أحيطت بإعداد الانتفاضة وأن كل هذه التأويلات تتجاهل الحقيقة.[3]

وحتى في البرلمان كان موقف الحزب الشيوعي الفرنسي يختلف تماما عن مواقف المجموعات البرلمانية الأخرى بلهجته المعادية للاستعمار ونوابه هم الوحيدين الذين يرون أن الأحداث ناتجة أساسا عن رفض الحكومة للمطالب الوطنية للأغلبية الساحقة من سكان الجزائر.[4]

الحزب الشيوعي حتى أن تحالف مع اليمين لسد الطريق في وجه منظمة دفاع الأوروبي المشترك لم يكن مستعدا لمجازفة تكتيكية في سبيل إنجاح سياسة المناهضة للاستعمار.[5]

في حين تمثل موقف اليسار الاشتراكي موقفا معاديا للثورة الجزائرية منذ لحظة انطلاقها الأولى كانت ردود فعله تجاه الحدث ما نشرته صحيفة (le populaire) في اليوم الثالث من نوفمبر عام 1954 بقوله "كانت العمليات المسلحة منظمة وفق خطة مشتركة وأن الحل الوحيد

[1] عمورة عمار: المرجع السابق، ص ص 204، 205.
[2] مولود قاسم نايت قاسم: المرجع السابق، ص ص 124، 125.
[3] محمد حربي المصدر السابق، ص ص 24، 25.
[4] نفسه: ص 26.
[5] نفسه: ص 27.

هو البحث عن منفذي العمليات وتسليط عقوبات صارمة عليهم" الى تصريح مندوبين عن الحزب الاشتراكي بخصوص موقف الحزب مما يحدث في الجزائر اذ قال المندوب الأول يجب تنفيذ القانون من طرف الشرطة بمعنى استعمال القمع والقوة.[1]

والمندوب الثاني قال: "تتكون الجزائر من ثلاث مقاطعات حيث يرفرف العلم بألوانه الثلاثة بمعنى أن الجزائر فرنسية ويرجع سبب هذه الاحداث إلى الجامعة العربية وإلى بعض الالمان لإنفاق الإصلاحات" وهنا يمكننا القول ان اليسار الاشتراكي موقفهم لا يختلف عن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية فكان موقفه هو مساندة سياسة العصا التي استخدمتها السلطات الفرنسية في الجزائر ونادى بضرورة بقاء الجزائر فرنسية.[2]

[1] زبير رشيد: موقف الأحزاب اليسارية الفرنسية من القضية الجزائرية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة حسيبة بن بوعلي السالف ص ص 146، 147.

[2] نفسه: ص 148.

الفصل الأول

الفصل الأول: المشاريع السياسية في الجزائر (1955-1956)

المبحث الأول: جاك سوستيل واليا عاما في الجزائر.

المبحث الثاني: سياسة جاك سوستيل اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).

المطلب الأول: اصلاح نظام البلديات.

المطلب الثاني: اصدار قانون حالة الطوارئ.

المطلب الثالث: سياسة الادماج.

المطلب الرابع: انشاء المصالح الإدارية المتخصصة SAS.

تمهيد:

اعتمدت السلطات الاستعمارية منذ اندلاع الثورة في نوفمبر 1954 استراتيجية هدفها قمع الثورة بكل الوسائل المتاحة واحتواء الأوضاع المهددة لكيان الجزائر الفرنسية حيث قامت استراتيجيتهم على محاولة القضاء على العدو بالقوة والسلاح والمواجهة والاشتباكات والمعارك إضافة إلى أساليب القمع والتعذيب التي طبقت على السكان، حيث لجأت السلطات الاستعمارية إلى القمع الأعمى والاضطهاد ثم التلويح بصياغة وضع جديد خال من العقبات والعراقيل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بالتأسيس لإصلاحات كتعبير عن صدق نواياها لتغيير وتحسين أوضاع الجزائريين، ومن هذا المنطلق توصلت القيادة الفرنسية إلى قناعة ليونار لم يعد رجل المرحلة الحالية لذا وجب استبداله برجل جديد للجزائر كلف بمهمة إعادة الهدوء والأمن إلى المقاطعة الفرنسية.

المبحث الأول: جاك سوستيل واليا عاما في الجزائر.

عين جاك سوستيل[1] واليا عاما على الجزائر من طرف الرئيس منديس فرانس في 15 فيفري 1955 خلفا الجنرال "روجي ليونار" الذي فشل في قمع الثورة واخمادها وبمجيء سوستيل[2] شهدت الجزائر عهدا جديدا من الإرهاب والفضائح الاستعمارية التي تضاف إلى سجل الاستعمار الفرنسي الحافل بمثل هذه التصرفات طوال وجوده بالجزائر[3] وقد استقبلته مدينة الجزائر بجفاء وعدم اكتراث وأيضا لم يحظى باستقبال شعبي كما كانت تقيمه السلطات الفرنسية احتفالا بالحاكم الجديد واقتصر عدد مستقبليه على أربعة مسؤولين فقط وهذه المقاطعة من أوروبيي الجزائر.[4]

وعلى الرغم من عدم تحمس المعمرين لمجيئ سوستيل إلى الجزائر الا أنه بمرور الأيام حظي بتأييد الغالبية منهم، حيث دخل سوستيل الجزائر بأفكار جديدة لإطفاء نار الثورة مما جعله يقترب بسرعة من المعمرين ويكسب ثقتهم وتعاونهم بدأ بتطبيق قانون المساواة في الحقوق تدريجيا واضافة لذلك قام بإطلاق سراح قيادة حزب انتصار الحريات الديمقراطية لكن لم يقلل من إصرار الوطنيين على التمسك بمبادئهم الوطنية التي يحملونها.[5]

---

[1] ولد جاك سوستيل في 03 فيفري 1912 في مونبلييه، وهو من أصل يهودية، حاصل على إجازة في الفلسفة ينتمي إلى اليسار الفرنسي، أنظم إلى ديغول عام 1942، تولى وزارتي الاعلام والمستعمرات انتخب نائبا في البرلمان عام 1951، عينه منديس فرانس حاكما عاما للجزائر في عام 1955م، كان مواليا لديغول فعينه في حكومته الأولى ثم استقال منها وأصبح خصما لا يغول بسبب سياسة تقرير المصير، أنظر: رمضان بورغدة المرجع السابق، ص 102 –1955 jacques Soustelle et l'Algérie 1958 celui qui avaint tout compris, p 03.

[2] انظر الملحق (1) صورة جاك سوستيل، مسعود عثماني: الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص 204.

[3] عبد الكامل جويبة: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1934–1958)، ط1، 2012، دار الثقافة، الجزائر، ص 48.

[4] غالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958م، دراسة في السياسات والممارسات غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص 206.

[5] عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 48.

قام سوستيل بعد تنصيبه بأربعة أيام بجولة في انحاء الجزائر فكانت أول محطة من زيارته منطقة الأوراس، التي تعد المعقل الأول للثورة الجزائرية فاكتشف بسرعة أن المشكلة تكمن في معاناة السكان المسلمون من البؤس وسوء التغذية.[1]

حيث يحاول جاك سوستيل[2] حل جميع المشاكل وجها لوجه ويفعل ذلك من خلال مقاومة الضغط من جميع الجهات من الجانب الإسلامي الجزائري وكذلك من الجانب الأوروبي.[3]

حيث أن سياسة سوستيل تهدف إلى تجريد الثورة من شعبيتها والتشكيك في المبادئ التي أعلنتها في بيان أول نوفمبر الهادفة إلى الاستقلال التام، حيث صرح في: 23 فيفري 1955م «أن فرنسا هنا ديارها أو على الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها لفرنسا، كما أنها جزء لا يتجزأ منها أن مصير الجزائر فرنسي وهو اختيار قررته فرنسا وهذا الاختيار يدعى الادماج»[4] إضافة لذلك قدم جاك سوستيل مجموعة من الإصلاحات نذكر منها: اصلاح نظام البلديات كاملة الصلاحية، ترقية الدواوير إلى بلديات مصغرة ذات طابع محلي، إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية للجزائر بواسطة تقسيم اداري جديد لها وفي هذا الاطار أنشأت عمالة بونة وعصرنة الفلاحة الجزائرية وذلك بواسطة مجموعة من الاجراءات نذكر منها اصلاح نظام العقار، وأيضا الغاء نظام الخامسة وتعويضه بنظام المناصفة. وأيضا توسيع وتطوير النشاط الصناعي بواسطة تقديم التحفيزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية.[5]

---

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 141.

[2] أنظر الملحق (2): مقتطفات من خطاب تنصيب الوالي العام جاك سوستيل أمام الجمعية الجزائرية (23 فيفري 1955). مراد أعراب: خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع التاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001، 2002، ص188.

[3] Alain herbeth : Jaques Soustelle l'homme l'intégration l'harmattan, paris 2015, p : 09.

[4] عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص ص 49، 50.

[5] غالي غربي: المرجع السابق، ص ص 210، 211.

ومن هنا نلاحظ أن سياسة الجمهورية الرابعة لم تتغير في تعاملاتها مع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر برغم من تغير القادة الا أنه تصريح سوستيل لم يختلف لا في الشكل ولا في المضمون عن من سبقه.[1]

المبحث الثاني: سياسة جاك سوستيل اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).

المطلب الأول: اصلاح نظام البلديات.

جاك سوستيل بتقسيم وإصلاح البلديات وكان كالتالي:

- بلديات كاملة الصلاحيات بها أكثرية أوروبية وأقلية جزائرية.
- بلديات مختلطة بها أقلية أوروبية وأكثر جزائرية.
- بلديات مجزأة وهي مقاطعات لا تقسم السكان الأوروبيين ويسيرها قائد.[2]

إضافة إلى تنصيب مجالس منتخبة على مستوى البلديات المتحدثة وتخضع في تسييرها إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر في 05 أفريل 1884 وبهذا الإجراء تم الغاء 78 بلدية مختلطة و158 مركز بلدي ليرتفع عدد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر إلى حوالي 1484[3] بلدية وأيضا إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية للجزائر بواسطة تقسيم جديد وذلك بإنشاء عمالة رابعة وهي عمالة بونة (عنابة) وارتفع عدد الدوائر الإدارية من 20 دائرة إلى 32 دائرة هدف سوستيل من وراء هذا التعديل إلى تقريب الإدارة من السكان وإبراز تفانيه في خدمة الشعب الجزائر وتحسين وضعهم ظاهريا أما باطنيا تشجيع الاتصالات بين السلطات والجماهير والبحث عن قوة

[1] عبد الكامل جويبة: المرجع السابق، ص 50.

[2] محمد شبوب ومحمد بن موسى: سياسة جاك سوستيل للقضاء على الثورة التحريرية 1955–1956م جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المركز الجامعي أحمد زبانة–غليزان، 2019/01/06، ص 228.

[3] غالي غربي: المرجع السابق، ص ص 227، 228.

ثالثة من الطبقة السياسية المعتدلة للتقرب من الثورة ولتسهيل عملية مراقبة الأهالي وضبط حركتهم على الدوام.[1]

المطلب الثاني: اصدار قانون حالة الطوارئ.

تم اعلان حالة الطوارئ في الجزائر[2] وقد نشر ذلك من خلال الصحافة الفرنسية بداية من 19 مارس 1955 وحالة الطوارئ هذه تفرض على السكان مجموعة من القواعد والإجراءات تمنعهم من حق التمتع بالحريات الفردية التي حرم منها منذ الغزو الفرنسي،[3] فمفهوم حالة الطوارئ يتداخل مع مفهوم الحصار لأن حالة الطوارئ تتضمن تدابير قانونية تمس الحريات الفردية التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون والتي لا يمكن المساس بها وانتهاكها الا في حالة العمل بالمادة السابعة للدستور سنة 1946م وهي المادة نفسها المتعلقة بالحصار، حيث ترتكز حالة الطوارئ على ما يلي:

- حظر حرية التجول لأشخاص ووسائل النقل.
- حظر إقامة أي شخص مرغوب فيه.
- الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص.
- حظر الاجتماعات العامة.
- اجراء تفتيش في المنازل ليلا ونهارا.
- إمكانية غلق المقاهي وقاعات السينما والمسارح.
- تشريد السكان.
- تتولى المحاكم العسكرية المحاكمات بدلا من المحاكم المدنية.[4]

---

[1] محمد شبوب ومحمد بن موسي: المرجع السابق، ص 229.

[2] حالة الطوارئ وهي اجراء قانوني جديد اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا للجوء إلى حالة الحصار التي تنص عليها أحكام الدستور الفرنسي أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش. انظر: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 102.

[3] عثماني مسعود: الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص 277.

[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 103.

حيث أن وزير الداخلية والحاكم العام في الجزائر يستطيعان الحكم بالإقامة الجبرية في دائرة ترابية أو في إقامة محددة ضد كل شخص يقيم في منطقة محددة بالمرسوم وتنص عليها المادة الثانية منه حيث يعتبر نشاطه خطرا على الأمن والنظام العام.[1]

وبعد صدور قانون حالة الطوارئ مباشرة أصدر رئيس مجلس الوزراء قرار يوم 06 أفريل 1955م نص في مادته الأولى تطبيق حالة الطوارئ في الجزائر في دائرتي: تيزي وزو-باتنة وبلدية تبسة المختلطة ذات الصلاحيات الكاملة كانت هذه المناطق المعاقل الأساسية للثوار.[2]

* عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية في 23 مارس 1955 لدارسة واثراء مشروع قانون حالة الطوارئ وكان هناك ثلاث آراء للنواب بين معارضة ومؤيده:

- **الرأي الأول:** يرى تطبيق هذا القانون معناه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية.
- **الرأي الثاني:** يرى أن تطبيق هذا القانون مخالف للدستور.
- **الرأي الثالث:** يرى تطبيق هذا القانون ضروري جدا من أجل القضاء على الثورة المسلحة في المهد.[3] صادق البرلمان الفرنسي يوم 31 ماي 1955م على تطبيق حالة الطوارئ في الجزائر كلها على الرغم من أن السلطات الفرنسية ظلت تزعم بأن ما يحدث في الجزائر مجرد عمليات شرطة هدفها مواجهة عصابات خارجين عن القانون من أجل فرض الأمن، ولم يتغير موقفها الا عندما اعترف البرلمان الفرنسي رسميا بأن ما يحدث في الجزائر ما بين 1954-1962 كان حربا.[4]

هذا القانون المشؤوم الذي أعطى للشرطة الحق في اعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية، وفي 23 أفريل 1955 يصدر وزير العدل الفرنسي

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 104.

[2] نفسه: ص 104.

[3] أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 161.

[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 108.

مرسوما يقضي بالسماح للمحاكم العسكرية أن تنظر في الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم منذ يوم 30 أكتوبر 1954، وهذا معناه في الحقيقة محاكمة مئات الآلاف من السياسيين وتسليط عليهم أشد العقوبات لأسباب سياسية وباختصار فإن قانون حالة الطوارئ هو في واقع الأمر نقل السلطة من الجهات القضائية والإدارية للجيش الذي أصبح هو السلطة الفعلية في البلاد.[1]

المطلب الثالث: سياسة الادماج.

الادماج[2] سياسة أراد سوستيل أن ينتهجها في الجزائر وقد ولدت ميتة في 1955 وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح في خطابه أمام المجلس الجزائري يوم 23 فيفري 1955 حيث أعلن أنه ينوي تطبيق قانون 1947 الذي ينص على التعريف بين الأوروبيين والمسلمين وكل فئة تنتخب وهي منفصلة عن الأخرى، وأكد سوستيل أثناء خطابه في الجزائر: أن "الجزائر جزء من فرنسا ولا يمكن أن تنفصل عن هذه الأخيرة"[3] وفي يوم 26 سبتمبر 1955 أعلن 61 نائبا في المجلس الجزائري معارضتهم الشديدة لسياسة الادماج التي تقوم على أساس القمع والاعتقالات الجماعية، حيث أنها لم تعد ذات مصداقية وطالبوا بالتخلي عن سياسة الادماج وانتهاج سياسة إقامة دولة جزائرية تشكل نظام سياسيا وفدراليا مع فرنسا، وكان جواب سوستيل هو تعليق أشغال دورة المجلس الجزائري وتوقيف أعضائه عن العمل.[4]

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 144.

[2] الادماج أو الاندماج الأولى تخص بالحاق رقعة جغرافية قانونيا بالوطن الأم والثانية بذوبان النخبة الجزائرية في المجتمع الأوروبي ولكن في كلتا الحالتين تجعلهما مرادفة للكلمة الفرنسية assimilation أما في اللغة الفرنسية فإن المراجع اللغوية تميز بين مصطلح assimilation التي تعني التماثل وقد ورد تعريفها بأنها عملية ذوبان بشريتين تعيشان على نفس الرقعة الجغرافية ولكن مختلفة في الأصل واللغة والدين ومستوى المعيشة وذلك لإخضاعها لنفس الحقوق والواجبات ومصطلح intégration والذي يعني ربط إقليم بالوطن الأم بحيث يمكن له التمتع بنفس الحقوق على المستوى السياسي والارتقاء لنفس الدرجة من النمو الاقتصادي، انظر: إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية وانعكاساتها على الثورة (1956–1958)، دار الهدى الجزائر، 2013، ص ص 345، 346.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 410، 411.

[4] نفسه: ص 412.

كان جواب سوستيل هو تعليق أشغال الدورة المجلس الجزائري وتوقيف أعضائه عن العمل، ثم جاءت ضربة مؤلمة لسياسة الادماج من جاك شوفاليي في 15 أكتوبر 1955 في تصريح له على جريدة le monde "أن سياسة الادماج قد تجاوزها الوقت ولم تعد ملائمة للجزائر وأنه يفضل سياسة جديدة هي إقامة دولة جزائرية في نظام فدرالي مع فرنسا" وكان هذا التصريح بمثابة طعنة قاتلة لسوستيل، حيث أن سياسة الادماج هذه التي حاول سوستيل تطبيقها في الجزائر تحولت لجثة هامدة لأن السياسيين في فرنسا رفضوها[1] لأنها تعطي للمسلمين الجزائريين البالغ عددهم ثمانية ملايين حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي مما يمكنهم من خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها وبالتالي فرض قيمهم ونفوذهم على الفرنسيين.[2] وجاءت الضربة القاضية لسياسة الادماج من طرف زيغود يوسف يوم 10 أوت 1955 حين قام بهجومات الشمال القسنطيني وقام بتوسيع رقعة الحرب واستعمال العنف والقتل ضد السكان الأوروبيين المدنيين وذلك إجابة على سياسة القمع المسلطة على المسلمين من طرف السلطات العسكرية في الجزائر، حيث تراجعت سياسة الادماج بعد هذه الهجومات وانضم سوستيل إلى صف المستوطنين الأوروبيين قوات الجيش الفرنسي وأصبح همه الوحيد إعادة الأمن إلى نصابه بأية صفة كانت.[3]

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 413.

[2] غالي غربي: المرجع السابق، ص 214.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 415.

المطلب الرابع: انشاء المصالح الإدارية المتخصصة SAS.

المصالح الإدارية المتخصصة[1] أو مكتب ضباط الشؤون الأهلية[2] حيث شكلت أحد الحلول الاستراتيجية للإدارة الاستعمارية بغية القضاء على الثورة الجزائرية بعد انهيار النظام الإداري القديم المتمثل في المكاتب العربية يقودها عدد من الضباط العسكريين الذين خضعوا لتكوين في معاهد متخصصة في الدعاية وعلم النفس ويتقنون اللغة العربية واللهجات المحلية، وبالتالي فإن هذا الجهاز كان عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية تعرف في الريف بـ SAU المصالح الإدارية الحضرية تعمل في اطار العمل المزدوج الاجتماعي والسيكولوجي المتخصصة في عمليات التهدئة في القرى والأرياف.[3]

ويتمثل الدور الأساسي لهذه المصالح في الاحتكاك بالمسلمين الجزائريين في الريف والتقرب منهم بهدف الحصول على معلومات حول الثورة والثوار تخدم القوات العسكرية الفرنسية وتمكنهم من القضاء عليها، وذلك مقابل خدمات اجتماعية تقدم اليهم في شكل توفير العمل والفداء والتعليم قصد تحسين مستوى معيشتهم، هذه الأقسام المتخصصة SAS تشبه إلى حد كبير المكاتب العربية سواء من حيث تسييرها من طرف ضباط عسكريين، أو من حيث حلولها محل السلطات الإدارية المختصة التي تفرغت خصوصا لتطويق الثورة وعزلها عن الشعب وكذلك تصفية جيش التحرير الوطني.[4]

---

[1] ظهرت تسمية المصالح الإدارية المتخصصة رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة في القرار الذي أمضاه سوستيل في 26 ديسمبر 1955 والذي أنشأ هذه المصحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام المصالح الإدارية المختصة، وهذه المصالح الخاصة أنشأتها من أجل محاربة الثورة بوسائل إدارة ونفسية لكسب الثقة من كامل الشعب: أنظر غالي غربي: المرجع السابق، ص 175. و: يحي بوعزيز: ثورات القرن 19، 20 ج2، المؤسسة الوطنية الجزائرية، د ت، ص 235.

[2] محمد العيد مطمر: حاصي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة، دار الهدى، الجزائر، ص 54.

[3] عسال نور الدين: المخططات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، الأقسام الإدارية المختصة أنموذجا 1955-1962، المجلة المغربية للدارسات التاريخية والاجتماعية، سيدي بلعباس، ص 93.

[4] عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962م) البصائر، ط1، الجزائر، 2013، ص 234.

وتتمثل مهام هذه الفرق الإدارية فيمايلي:

1.تلميح صورة الإدارة الفرنسية لدى السكان وتسهيل عملية تأطير الجزائريين ومراقبتهم تحت غطاء تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والنظر في مختلف الاحتياجات.

2.تحسين الجو النفسي والعلاقة بين المجموعتين من خلال:

– معرفة حاجيات السكان وتقديم اقتراحات للسلطات الإدارية.

– اقناع السكان بأن فرنسا ستبقى في الجزائر وأن تحسين مستواهم المعيشي أمر توليه الإدارة أهمية.

– الدعاية لصالح فكرة إيجابيات الاستعمار أو التواجد الفرنسي في الجزائر.[1]

3.اشعار الأهالي بأنهم معنيون بالنظام الاستعماري وقبولهم لمساعداته يعني إمكانية أن يقطعوا صلتهم بالجبهة.

4.القيام بعمل بوليسي والتمكن من المراقبة المستمرة للسكان وتسهيل عملية البحث عن المعلومة في المجال العسكري والثقافي والاجتماعي.

5.تحطيم جبهة التحرير الوطني وفصلها عن الشعب المراقب من قبل الجيش الفرنسي في تحركاته وحتى في غذائه حتى يجبر على المشاركة في الإدارة الاستعمارية.[2]

كونت هذه الأقسام أفواجا للدفاع الذاتي يوجد في كل فوج حوالي 20 شخصا وقد وصل عدد الأفواج إلى 1198 في ديسمبر 1961 والمعلوم أن هذا التجنيد لم يقم على أساس اقتناع شخصي بل على ظروف اجتماعية قاسية وضغط مادي دنيء.[3]

كان حظ الفرق الإدارية المتخصصة من الحياة ست سنوات وتسعة أشهر حياة توقفت بإقامة مراكز المساعدات الإدارية (CAA) قرار أول فيفري 1962 كان لابد من تعويض الفرق الإدارية

[1] طاس إبراهيم: المرجع السابق، ص ص 256، 257.

[2] نفسه، ص 257.

[3] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 263.

المتخصصة مع الغاء دورها العسكري ولكنها في الحقيقة ستواصل عملها لغاية 18 جوان 1962 وهو تاريخ حل الشؤون الجزائرية، الندوة الصحفية للجنرال بارسيو بتاريخ 24 ماي 1960 يوضح بجلاء ما ينبغي أن تكون مستقل الفرق الإدارية المتخصصة قائلا "ان هيئة ستزول في غضون 25 سنة أي في سنة 1985.[1]

انهارت سياسة جاك سوستيل في الجزائر يوم قرر "ادغار فور" اجراء انتخابات تشريعية في بداية 1956، وقد عارض سوستيل هذا القرار لأن ذلك يعني انتقام المسلمين من سياسته والتصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون جبهة التحرير الوطني لكن الانتخابات التي جرت يوم 02 جانفي 1956 بفرنسا جاءت بنتائج مخيبة "لادغارفور" و"سوستيل" فقد نجح الحزب الشيوعي في الحصول على 52 مقعد، هنا تشكلت حكومة جديدة في شهر جانفي 1956 انسحب ادغارفور وترك السلطة لـ "غي مولي" وكان أول قرار يأخذه هو عزل سوستيل من منصبه، رحل سوستيل يوم 02 فيفري 1956 من الجزائر وعاد لفرنسا وترك الأوروبيون في الجزائر يتحسرون على ذهابه ونظموا له وداعا لامثيل له في التاريخ بعد أن كانوا رفضوا استقبال عند مجيئه الجزائر في 1955.[2]

[1] قريقور ماتياس: ترجمة م جعفري، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائريين المثالية والواقع (1951–1962)، منشورات السائحي، ط1، 1434–2013، الجزائر، ص 33.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 415.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: المشاريع السياسية في الجزائر (1956-1958).

المبحث الأول: دخول روبير لاكوست إلى الجزائر.

المبحث الثاني: سياسة روبير لاكوست اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).

المطلب الأول: إصلاحات سياسية وإدارية.

المطلب الثاني: قانون الإطار.

تمهيد:

إن تعيين روبير لاكوست من وزيرا مقيما في الجزائر كان في ظل ظروف وصفت بمرحلة انتقالية تتمثل في:

– فشل حكومات اليمين الفرنسي في القضاء على الثورة.

– الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها الثورة على المستوى الداخلي خاصة بعد نجاح هجومات الشمال القسنطيني.

تقرير لوريلو التي نصت على:

– الوضعية العامة في الجزائر متواضعة سياسيا وعسكريا.

– يجب رفع تعداد الجيش الفرنسي العامل بالجزائر.

المبحث الأول: دخول روبير لاكوست إلى الجزائر.

في 6 فيفري 1956 زار غي مولي[1] الجزائر بسبب فشل الجنرال كاترو كوزير مقيم في الجزائر وكذلك رفض المستوطنين أي حاكم عام يقبل التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.[2]

لقد كان لفشل مخططات التسوية وفشل سوستيل في الحد من المد الثوري رغم المقاومة الفرنسية جعله يغادر الجزائر.[3]

وتحديدا في جانفي 1956 سقطت حكومة إدغارفور تولي لاكوست منصبه كمقيم في الجزائر.[4]

– ترك جاك سوستيل منصبه كحاكم عام للجزائر في 2 فيفري 1956 وبعد ثمانية أيام نزل روبير لاكوست في الدار البيضاء في 10 فيفري 1956.[5]

– لقي هذا الأخير القبول من المستوطنين يمينيون ويساريون من أجل القضاء على الثورة.[6]

[1] غي مولي من مدينة اراس شارك في المقاومة ضد الاحتلال النازي في شمال فرنسا انتخب رئيسا لبلدية أراس مسقط رأسه 1954 وأيضا نائبا في البرلمان الفرنسي والكاتب العام SFIO شغل منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية متعاقبة في الجمهورية الفرنسية الرابعة، وفي حكومة بلوم الاشتراكية عين رئيسا للحكومة سنة 1956 وقد لعب دورا قذرا في الحرب ضد الجزائر. أنظر سعدي زيان: المرجع السابق ص 110.

[2] مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، ص 268.

[3] محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة الجزائر، 2005، ص 148.

[4] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ص 247.

[5] Alain herbeth : robery lacoste le bouc emissaire la SFIO à l’épreuve algérienne, l’harmattan, paris 2017.

[6] عقيلة ضيف الله، المرجع سابق، ص 248.

– تسلم روبير لاكوست[1] سياسية عسكرية مباح فيها كل أساليب التعنيف.[2]

– كان لاكوست متفائلا رغم تطور الحالة في الجزائر وما تناهى إلى أسماعه من انتصارات ويقال إنه لجا على الكذب والاحتيال على طريق المكتب النفساني والتصريحات النقابية.[3]

– كلي رد فعل الثورة كان حاضرا بقوة، فقد تطورت طريقة الكفاح في صفوف جيش التحرير وكنتيجة لمنح غي مولى صلاحيات استثنائية لجأ إلى الجانب الإداري الذي لم يخضع إلى أي نوع من التطور سواء من الناحية الأمنية والسياسية على حد سواء مصوبا هدفه نحو النظام الإداري الذي تردد سوستيل في تنفيذه.[4]

[1] ولد روبير لاكوست بمدينة أزرات في 5 جوان 1898م درس الحقوق بجامعة باريس مناضل نشط النقابة الفرنسية للعمال وخلال الاحتلال النازي لفرنسا أسس حركة تحرير شمال فرنسا اختاره الجنرال ديغول ممثلا له في جرعة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي عام 1944، تشغل عدة وظائف منها: انتخب نائبا للحرب الاشتراكي عن مقاطعة دودرون ما بين 1946 – 1968.
في 9 فيفري 1956 عينه في مولي وزير مقيم في الجزائر واستمر هذا المنصب إلى غاية 15 أفريل 1958 انتخب في 1971، صاحب مقولة "الربع ساعة الأخيرة للقضاء على الثورة الجزائرية"، محمد بن موسى: سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية (1956–1958) قضايا تاريخية العدد 2، 2016/1437م.

[2] العسلي بسام ومصطفي طلاس: الثورة الجزائرية، مكتبة دار طلاس، الجزائر، 2010، ص 304.

[3] المجاهد: ج1، ص 99.

[4] عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص 269.

المبحث الثاني: سياسة روبير لاكوست اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).

المطلب الأول: إصلاحات سياسية وإدارية.

لقد تبنى لاكوست فكرة القوة الثالثة لحسابه بعد أن فشل سوستيل بالرغم من المخاطر التي كانت تنطوي عليها لذلك ضاعفت لجنة التنسيق والتنفيذ بدافع اليقظة والحيطة جهودها للتصدي لما تتعرض له جبهة التحرير من عزل لتمثيلها الميداني تمثلت الهجمة المضادة من طرف جبهة التحرير في التحرك بحزم ولو باللجوء إلى العنف فخدعة القوة الثالثة لا تقتصر على الأوساط الحضرية والأوساط الشعبية المتطورة المثقفة نسبيا بل كانت القوة الثالثة وسيلة لاختراق المجتمع الريفي،[1] ان التوسيع في الجهاز الإداري لا يخدم السكان بل السبب الحقيقي وراءه هو انشاء مصالح إدارية متخصصة صاص من أجل التجسس على الحركة ومراقبة أحوال الأهالي.[2]

- اصدار مرسومين في 28 جوان 1975.[3]

مرسوم 17 مارس 1956:

- في 17 مارس 1956 صدر مرسوم تحت رقم 274/56 منح الوزير المقيم في الجزائر روبير لاكوست سلطات استثنائية هامة لتمكينه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن مجددا.[4]
- رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340 إلى 440.
- تأميم صناعة الحلفاء.
- إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونية الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي وتعيين عدد من محافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات.

---

[1] بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1957-1956، تر: مسعود حاج مسعود، 2005، ص 23.

[2] عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص 269.

[3] نفسه: ص 269.

[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 100.

– الغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقسام غلة الأرض بين المستأجر والمؤجر وقد مس هذا الاجراء حوالي 155.000 خماس يشغلون في حوالي 110.000 ملكية زراعية.[1]

– رفع عدد العمالات من 3 عمالات قسنطينة الجزائر وهران إلى 13 عمالة.

– ترقية كل من باتنة وعنابة وسطيف وتيزي وزو المدية مستغانم تيارت الاصنام سعيدة تلمسان إلى مرتبة عمالات.

– في شهر أوت 1957 أصدر موسوما بترقية كل من بشار وورقلة.

– الغي 78 بلدية مختلطة.

– تجنيد آلاف الإداريين لشغل المناصب الإدارية المفقودة.

– تمكيين الإداريين الفرنكفونيين من تشكيل قوة فرضت السلطة على المرافق الإدارية.

– تكوين إداريين مؤهلين للعمل في المصالح الإدارية المتخصصة تحت اشراف جان سيرفي.[2]

عمدت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء عدد كبير من هذه الشعب حيث انتقل عددها من 30 شعبة خلال شهر سبتمبر 1957، ثم ازداد عددها من جديد خلال شهر جانفي 1959 فبلغ 600 شعبة في حين بلغ عدد الشعب الإدارية المتخصصة خلال الثورة الجزائرية خاصة المناطق الريفية دون حلول نهائية.

وقد استمر العمل إلى غاية تاريخ وقف إطلاق النار 11 مارس 1962.[3]

في إطار هذه القوانين قررت حكومة غي مولي الغاء المجلس الجزائري يوم 11 أفريل 1956 بعد استقالة معظم النواب فقد انتهجت هذه السياسة القيام على ثلاثة محاور أساسية:

---

[1] رحيمة بن حمار وفتيحة بالغالم: استراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية 1956-1958م، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، 2014، 2015، ص 149.

[2] عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص 269.

[3] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 133.

وقف إطلاق النار.

اجراء انتخابات في نظام موحد للمسلمين والأوربيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار.

اجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر.[1]

منح الوزير المقيم في الجزائر روبير لاكوست محددا مهام الشعب الإدارية المتخصصة متمثلة في:

– تدمير البنى السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني.
– التكفل بالبلديات الجديدة من قبل مفوضيات خاصة تتشكل من السكان.
– إدارة البلديات الجديدة إلى غاية تنصيب مفوضات خاصة.
– متابعة مجهودات إعادة السلطة على السكان.
– القيام بمهمة مدنية في أي مكان لم تتمكن فيه الإدارات التقليدية بعد من القيام بهذه المهمة، ولهذا قرر روبير لاكوست أن يضع تحت تصرفه أكبر عدد ممكن من الموظفين الملتحقين بالشؤون الجزائرية التي تقدم بها النساء الملتحقات بالشؤون الجزائرية.

لقد لعب الدور الحيوي الذي لعبته الشعب الإدارية المتخصصة في مراقبة السكان المسلمين وادارتهم والمساهمة في المجهود الحربي الفرنسي بتقديم خدمات اجتماعية للسكان وابعادهم عن تأثير جبهة التحرير الوطني.[2]

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 421.

[2] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 111.

المطلب الثاني: قانون الإطار 1957.

من بين القوانين التي اشتهرت بها سياسة الاشتراكيين الإصلاحية في الجزائر بالقوانين أو المراسيم التعددية المعروفة بقانون الإطار Le Loi Cadre 1957 وحسب هذا القانون الذي دامت مناقشة في البرلمان الفرنسي 11 شهرا فإن لاكوست كان يدافع عن فكرة إقامة نظام جديد في الجزائر يكون كالآتى:

نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الاقليات.

قيام فرنسا بدور الوسيط أو الحكم بين الأوربيين الفرنسين.

تقسيم الجزائر إلى عدة مناطق تتمتع بالحكم المحلي وكلما تخضع لمجلس فدرالي وسلطة تنفيذية تشتغل نحن سيادة فرنسا التي تبقي مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية.

وقد تحولت هذه الاقتراحات لإنشاء بلقان جديد وتقسيمات سياسية للجزائر إلى قوانين مائعة وخالية من أي محتوى حقيقي للقانون المقترح في البداية وذلك بسبب معارضة جاك سوستيل.[1]

ولأن الهدف من هذا القانون هو:

الأهداف التي جاء بها قانون الإطار Le Loi Cadre قد سارعت الحكومة بهذا الإجراء محاولة منها لتضليل الرأي العام العالمي وقبل إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة ونص على المحاور التالية:

– الجزائر جزء متمم للجمهورية الفرنسية.
– تتكون الجزائر من عدة مقاطعات مجمعة في أقاليم تدير نفسها بحرية وديمقراطية في شؤونها الخاصة وتتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري.
– تعترف الجمهورية الفرنسية بشخصية الجزائر وتكفلها.

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 422.

– إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الذاتية بحرية وديمقراطية بواسطة جمعية إقليم وحكومة مسؤولة أمام الشروط التي تحددها.

– نص القانون على المهام الموكلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية والتي تتمثل في قضايا الأمن للشؤون الخارجية والجنسية والقانون.[1]

رد فعل الأوربيين في الجزائر وجبهة التحرير عن قانون الإطار.

– **الأوربيين:** الرفض القاطع لأي نظام انتخابي يقوم على أساس المساواة مع المسلمين لأن ذلك يعني سيطرة أبناء البلد الأصلين على جميع المؤسسات السياسية المنتخبة.

– **جبهة التحرير:** رفضت مشروع غي مولي معتبرونه لاغيا لأنه لا يستجيب لطموحاتهم ورغبتهم في الحصول على الاستقلال التام لبلدهم.[2]

– رغم محاولات لاكوست وتجسيده لـ 500 ألف جندي ورغم الإصلاحات كان لاكوست يعترف في قرارة نفسه بأن هذه الحقائق اعترف بها القواد العسكريين بأنه لا نجاح للجيش الفرنسي ما دام أنه لم يجد مؤازرة الأهالي وهكذا فإن الحكومة الفرنسية مضطرة إلى الاعتراف بالمواعيد التي حددها لاكوست للقضاء على الثورة فلم تعد ترتكز إلا على الأوهام والآمال الفاشلة.

– وظلت التبعيات قائمة ضد الفرنسيين الأحرار الذين ينتقدون أعمال لاكوست.[3]

انسحب لاكوست بعد أن فقد سيطرته على الأمور في 8 ماي 1958 مغادرا الجزائر مساء يوم 10 ماي 1958.[4]

[1] غالي غربي: المرجع السابق، ص 235.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 422.

[3] عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج2، 1956، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، ص 79.

[4] Agner goudai et daniel hicke : archive nationale d'outre – mer ministre d'etat charge des affaires algerienne, 2002, 2015

فقد هرب لاكوست من الجزائر إلى فرنسا بعد أن قرر حزبه الاشتراكي عدم المشاركة في حكومة فليملان.[1]

وبذلك أصبحت الجزائر بعد رحيل لاكوست تعاني فراغا سياسيا واضحا.[2]

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 428.

[2] حسيبة حماميد: المرجع السابق، ص 150.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المشاريع السياسية في الجزائر (1958-1960).

المبحث الأول: انقلاب 13 ماي 1958 ومجيء ديغول للحكم في الجزائر.

المبحث الثاني: سياسة شارل ديغول اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).

المطلب الأول: سلم الشجعان: 23 أكتوبر 1958.

المطلب الثاني: تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م.

تمهيد:

منذ اندلاع الثورة في 1954 حتى 1958 سقطت حكومة متتالية بداية من منديس فرانس التي سقطت حكومته في 1955 تلتها حكومة ادغارفور التي سقطت 1956/02/21 إضافة إلى حكومة جاك سوستيل روبير لاكوست وآخر حكومة في الجمهورية الرابعة هي حكومة بيارفليملان بدأ من 1958/03/14 إلى 1958/06/01، رغم كل المجهودات التي قامت بها الجمهورية الرابعة من حصار وقمع وقصف الثوار والقوانين الردعية أن الجزائريين تصدو لها وباءت كلها بالفشل على مختلف الأصعدة سياسية، عسكرية، اقتصادية أدى هذا السقوط إلى قيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال شارل ديغول.

المبحث الأول: انقلاب 13 ماي 1958 ومجيء ديغول للحكم في الجزائر.

تمرد الجيش الفرنسي في 13 ماي 1958 على حكومة "بيار فيلمان" وأيدهم في ذلك فريق من جنود المظلات الجزائر بزعامة "سوستيل" حيث ندقق في أسباب التقاء وجهات النظر بين المستوطنين وقوات الجيش في الجزائر نرى أن سخط المستوطنين هو نتيجة عجز فرنسا عن انهاء الحرب بالجزائر وسخط الجيش يرجع إلى تجميده في مواقفه عاجزا حيال قوة جبهة التحرير[1] وبالنسبة لفليمان كلف بتشكيل الحكومة بعد استقالة فليكس غايار في 14 ماي 1958 لكنه لاقي معارضة شديدة في الجمعية الفرنسية حيث بلغ عدد المعارضين 319 صوتا مقابل 274 صوتا.[2]

وهنا سقطت حكومة "فليم لان" وقيام حكومة الجنرال ديغول.[3] الذي عين من طرف مجموعة من الضباط والاداريين الفرنسيين تشكيل لجنة في الجزائر عرفت باسم لجنة الإنقاذ العمومي في 13 ماي 1958، ضمت كل من "الجنرال ماسي والعقيدة ترانكي، العقيد ديكاس وغيرهم" اختاروه واستنجدوا به لأنهم يعتبرونه رجل تاريخي ولا يقبل الهزيمة[4] فمنذ وصول ديغول إلى السلطة عام 1958[5] وعد بتغيير الدستور الذي تولدت عنه الجمهورية الخامسة التي ظل على راسها حتى الستينات ووعدا أيضا بالقضاء على الثورة الجزائرية بكل الوسائل حيث فرح الجيش الفرنسي بمجيئه واعتبره أنه يخدم أغراضه.[6]

كان مجيء ديغول إلى السلطة يشكل منعرجا حاسما بالنسبة للفرنسيين وجبهة التحرير الوطني لأنه جاء إلى الحكم بشرعية دستورية وليس كدكتاتور عسكري مكنه من وقف إطلاق النار دون أن يكلفه ذلك عناء الحرب الأهلية في فرنسا.[7]

---

[1] صلاح صبري: الطريق إلى تحرير الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 26.

[2] خليل حتا تادرس: مذكرات شارل ديغول، مكتبة جريدة الورد، ط2، 2016، ص 08.

[3] Jaques simon :algérie l'abandon sans la dé faite (1958-1962) l'harmattan, paris, 2009, p 19.

[4] خليل حنا تادريس: المرجع السابق، ص 08.

[5] محمد حربي: تر: كميل قيصر داغر، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ط1، 1983، لبنان، ص 230.

[6] أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ المقاومة والتحرير 1830–1962، المرجع السابق، ص 183.

[7] بوشيخي شيخ: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، 1954–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 281.

يعد ديغول[1] من أعظم الرؤساء الذين عرفتهم فرنسا وهنا وضع خطة للقضاء على الثورة منذ وصوله للحكم ترتكز على دعائم أساسية هي:

التنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني.

ايهام الرأي الفرنسي والعالمي بالجنوح إلى السلم قصد الحد من الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني في حظيرة الأمم المتحدة ولدى منظمات الجمهورية المختلفة.

إعادة تنظيم الجيش وتزويده بأحداث وأنواع الأسلحة مع أمره بتكثيف العمليات العسكرية الهجومية.[2]

وكإشارة إلى مشاريع ديغول في المجال الاقتصادي نذكر مشروع قسنطينة[3] الذي يعتبر مشروع اقتصادي اجتماعي ثقافي مبني على أساس المكر والخداع والقفز على المطلب الأساسي للشعب الجزائري المتمثل في حق تقرير المصير والاستقلال التام للجزائري، تمثلت أهدافه في: عزل الثوار عن الشعب الجزائري والقضاء عليهم.

---

[1] ولد شارل ديغول في مدينة lille بشمال فرنسا عام 1870 وتوفي في بلدة كولمبي يوم 12 نوفمبر 1970 من عائلة ليبرالية ومثقفة، تأثر منذ صغره بقراءات ديكارت، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية، عمل في الجيش تحت سلطة الضباط pétain وقع أسيرا لدى الألمان في الحرب العالمية الألى ثم أطلق سراحه، شارك في حرب بولندا ضد روسيا، درس التاريخ العسكري، عين عضوا في وزارة المارشال بينان، ثم عضوا في قيادة الأركان الفرنسية في بيروت (1929-1931) عندما اندلعت ح ع2، شكل لجنة دفاع عن الإمبراطورية في الخارج، حاول تنسيق المقاومة في الداخل، عينه المجلس الاستشاري الوطني رئيسا للحكومة الجمهورية الفرنسية، كان ديغول وقتها رافضا العودة إلى نظام الجمهورية الثالثة، ابتعد ديغول عن السلطة وكرس وقته لكتابة مذكراته nemoires de guere بين (1946-1958) عاد إلى السلطة بعد اشداد حرب الجزائر 1958، كان رئيسا للحكومة في جوان 1958، انظر: صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، 2008، ص ص 93-94.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، المرجع السابق، ص 130.

[3] مشروع قسنطينة مشرع لتحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة في إطار اتحادي مع فرنسا لتحسين مستوى معيشة الجزائريين. أنظر: عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 219.

توفير مقاعد دراسية للبنين والبنات بناء مدارس لأبناء المسلمين في القرى والارياف[1] بناء المساكن[2] مضمونه صرف الشعب عن الصورة وعزلها عن مجتمعها والانفراد بها وللقضاء عليها في الجزائر فرنسية "حيث تبخر هذا المشروع وأصبح من الأساطير التي ليس لها وجود في الواقع الملموس، انما هو مجرد تضليل للشعب الجزائري قصد عزله عن الثورة.[3]

اتبع ديغول في سياسة تجاه الثورة عدة أساليب لتكريس دائما السياسة التقليدية الاستعمارية وذلك باعتبار الجزائر جزء من فرنسا، استعمال العنف والاضطهاد، سياسة القمع والإصلاح في آن واحد.[4]

[1] بشير كاشي الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962) 2007، ص ص 202، 203.

[2] Fred céliméne et andre legiris : de l'écononie coloniale à l'économie mondialiseé, aspects multiples de la transition (xx^{e} et xx$^{/e}$ siécles) p : 264.

[3] بشير كاشي فرحي: المرجع السابق، ص 203.

[4] عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، ص 205.

المبحث الثاني: سياسة شارل ديغول اتجاه الثورة (على الصعيد السياسي).

المطلب الأول: سلم الشجعان: 23 أكتوبر 1958.

في 23 أكتوبر 1958، أعلن ديغول ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسية منذ توليه السلطة من أجل حل المشكل الجزائري المتمثل في "سلم الشجعان".[1] وجاء في الخطاب ما يلي: "انني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن في انتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما زال مستمرا وبعد ذلك سيهيئ كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور في هذا المجال سيكون ما يقرره هو غير أنني موقن أنه سيتبع المنطق السليم بأقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي بالاتحاد بفرنسا والتعاون مع الاتحادات الفرنسية.[2]

مبادرة سلم الشجعان[3] مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام، وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية والآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا، ثم يلجأ الجنرال ديغول فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي كان يعزم اجراءها يوم 28 نوفمبر 1958، عن طريق التفاوض مع مفاوضين أكفاء لحل ما تبقي من المشكلة الجزائرية[4] وهنا نلاحظ أن مشروع ديغول هذا قديم في محتواه لا يختلف عن محتوى مثلث رئيس الحكومة الأسبق غي مولي المتمثل في وقف القتال ثم الانتخابات ثم المفاوضات، ومن خلال ما ذكر اتضحت الأهداف

---

[1] عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقته للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 إلى جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 88.

[2] سحولي بشير: الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية خطابات شارل ديغول 1958-1960 أنموذجا، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المجلد6، العدد 12 ديسمبر 2020، تاريخ الارسال: 23-01-2021، تاريخ القبول 24-01-2021، تاريخ النشر: 2021/01/26، الجزائر، ص 71.

[3] سلم الشجعان: الذي يطلب من المجاهدين أن يضعوا السلاح ويسلموا أنفسهم لجيش الاحتلال الفرنسي ليمزق أجسامهم، أنظر بشير كاش الفرحي: المرجع السابق، ص 204.

[4] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص، ص، 88-89.

الماكرة للمشروع المتمثلة في القضاء على الثورة وزرع الخلافات والانقسامات، بين قياداتها من خلال مدح "بطولة العسكرين" ودعوة "المنظمة الخارجية" الاستسلام الرسمي.[1]

في 25 أكتوبر 1958: أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفضها المطلق لسلم الشجعان شكلا ومضمونا واعتبروه لا معنى له ولا واقع،[2] وجاء رد الحكومة المؤقتة كما يلي:

لا للصلح على الشروط الأتية:

1. التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة.
2. الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير مصيرها.
3. فتح مذكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.
4. اعلان إيقاف النار على هذه الخطط.

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة، جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع أما أن يقبل شروط الصلح التي عرضتها الحكومة الجزائرية، أو استمرار الحرب أنه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات من الحرب، أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليم أنفسهم وهو يعلم المبادئ التي ثاروا من اجلها وهي تصفية الاستعمار من الجزائر والمغرب العربي، دون تحقيق هذه المبادئ.[3]

المطلب الثاني: تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م.

أعلن ديغول في 16 سبتمبر 1959م تفاصيل مشروعه الحل القضية الجزائرية دون أية مفاوضة مع من يسميهم العصاة وهو الاسم الذي يطلقه على أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية[4] معلنا بذلك نهاية خرافة "الجزائر فرنسية".[5]

---

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 89.

[2] بشير كاشي الفرحي: المرجع السابق، ص 205.

[3] أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 215.

[4] ..... الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 357.

[5] باتريك أفينو وجون بلانشايس، تر: بن داود سلامنية، ج2، الجزائر، 2013، ص 283.

تضمن هذا المشروع: 1- أنه يستفتي الجزائريين كأفراد لا كشعب جزائري لأنه تعتقد أنه لا يوجد شيء اسمه قومية جزائرية.

2- لابد من وقف القتال تماما قبل كل شيء وهو في نفس الوقت لا يعترف باللذين يقودون هذا القتال، أي أنه يريد منهم القاء السلاح دون شرط.

3- أنه هو الذي يحدد وقت الاستفتاء في أي فترة يراها خلال أربعة سنوات من وقف القتال. سيتم هذا الاستفتاء في وجود جيش احتلال مقاتل عدده نصف مليون جندي، وفي وجود كل الجهد الاستعماري الممتد جذوره هناك منذ أكثر من 100 سنة.

4- الاستفتاء لا يمس منطقة الصحراء التي هي من ابداع فرنسا فهو يقسم الجزائر قسمين قسما يساوم عليه وقسما لا يشك هو لحظة في تبعيته لفرنسا.[1]

حيث صرح ديغول أن حق الجزائريين في تقرير المصير[2] هو الحل الوحيد الممكن لمأساة معقدة ومؤكدة[3] الحكومة الفرنسية قبلت مبدأ تقرير المصير لا لتطبيقه على الجزائر بل على أجزاء من بلاد تحاول مسبقا أن تعرفها وبذلك فهي لا تعتدي على وحدة أرضه فالحكومة الفرنسية لم تعترف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير مقابل تحفظات خطيرة من شأنها أن تنفذ وحدة الشعب الجزائري وسلامة أرضه.[4]

[1] مسعود الجزائري: مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 39.

[2] أنظر الملحق 3: خطاب الجنرال ديغول حول تقرير المصير، رمضان: بورغدة ، المرجع السابق، ص 487.

[3] ديغول: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر: الدكتور سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ص 100.

[4] محمد البجاوي: تر: الأستاذ علي الخش، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1965، ص 389.

رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على حق تقرير المصير:[1]

في 28-09-1959، أدت مبادرة ديغول[2] هذه إلى حدوث حالة من الاستنفار في صفوف الحكومة المؤقتة الجزائرية حيث عقدت سبع اجتماعات ثلاثة منها كانت مع أعضاء الحكومة والعقداء وذلك في أيام من 20 إلى 28 سبتمبر 1959.

وكل هذا لصياغة رد مناسب على مشروع تقرير المصير إضافة لذلك قامت الحكومة المؤقتة الجزائرية بعدة استشارات داخلية وخارجية.[3]

الرد على الصعيد الداخلي:

قامت الحكومة المؤقتة بعقد اجتماعات في ثلاثة أيام 20، 21، 22، سبتمبر 1959، وهذا العطاء المصداقية للقرارات التي ستتخذ إضافة لتشكيل لجنة خاصة لتحرير وصياغة بيان الحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 1959/09/22 والتي تشكلت من الأعضاء محمد يزيد، أحمد فرنسيس، عبد الحمد مهري، عمر أو صديق أحمد بومنجل، شوقي مصطفاوي، وفي اجتماع 26 سبتمبر 1959 تمت قراءة البيان الذي ضبطت صيغته النهائية وأجمعت نقاشات الحاضرين على أن مقترح ديغول يعد خطوة إلى الأمام في حل القضية الجزائرية اذ ما حسن استغلاله.[4]

---

[1] تقرير المصير: أن مبدأ تقرير المصير مصطلح جديد على الساحة القانونية والسياسية لم يظهر الا عقب الحرب العالمية الأولى وساهم الرئيس الأمريكي وودر و ويلسون بحماسة وجهد في دعوة المنظمة الدولية إلى الأخذ به وتبنيه ويعرف على أنه السماح لشعب مضطهد من اختيار طبيعة نظامه بعيدا عن الضغوط ووفق ما تتضمنه مبادئ الديمقراطية. أنظر بن عزة مصمودي: استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية ابان الثورة التحريرية (1958-1962)، مذكرة جامعة تلمسان، 2016، 2017، ص 98.

[2] أنظر الملحق 4: صورة الجنرال ديغول، Isabelle charve et nicole even : charles de gaulle archiver et histoire, publication des archives nationales, 2016.

[3] عمر بوضربة المرجع السابق، ص ص 95-96.

[4] نفسه، ص 96.

أما في اجتماع 27 سبتمبر فقد ناقش أعضاء الحكومة رفقة قادة الولايات مسألة حضور العسكريين في الندوة الصحفية التي ستظهر لإذاعة البيان يوم 1959/09/28 حيث رأي بعض الوزراء عدم حضور قادة الولايات للندوة الصحفية حتى يؤدي البيان الرسالة التي صيغ لأجلها.[1]

وفي الاجتماع الذي عقد في تونس 19-09-1959 الذي ترأسه لخضر بن طوبال وزير الداخلية حيث أكد فيه الحاضرون على: -عدم تضييع فرصة تقرير المصير- ضرورة تحديد الشروط من حكومة المؤقتة الجزائرية المتمثلة في وحدة الشعب والتراب الوطنيين والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - التأكيد على ضرورة الالتفاف حول الحكومة المؤقتة الجزائرية واستشارة الدولتين الجارتين تونس والمغرب.[2]

وأبرز أيضا لخضر بن طوبال على أن ديغول أفرغ مبدأ تقرير المصير من محتواه وعلى أن نواياه غير حسنة وبأن رد الحكومة لن يضاع إلى بعد تلقي ردود الفعل وبعد الاطلاع على كل المعطيات.

على الصعيد الخارجي:

قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإجراء استشارات دولية واسعة مع الدول الصديقة والشقيقة وخاصة مع دولي الجوار اللتين لهما علاقة مباشرة بالصراع الجزائري الفرنسي، تونس المغرب الأقصى ومع الدول الشقيقة وخاصة مع دولي الجوار.

إقامة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس بصفة رسمية ففي اتصال لرئيس وذلك بقبول حق تقرير المصير تم وضع الشروط التي تراها الحكومة ضرورية.[3]

كما اتصل السيد كريم بلقاسم رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر.

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 97.

[2] نفسه: ص 98.

[3] نفسه: ص 99.

كما أجريت اتصالات مع دول عربية أخرى مثل ليبيا المملكة العربية السعودية ولبنان وبدون صديقه مثل الصين الشعبية الذي وضع شروط أساسية مثل:

– الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

– شروط عسكرية مثل جلاء القوات العسكرية.[1]

إن مجيء الجنرال ديغول إلى حكم فرنسا وهو ذلك الرمز التاريخي بالنسبة لكل الفرنسيين وهذا المجيء بهذه الطريقة تسجل عليه عدة مأخذ لنصف شدة الأزمة السياسية الخانقة والتي عادت تؤدي إلى الانقلاب العسكري.[2]

حيث نستنتج فيما سبق أن المشاريع الديغولية باءت بالفشل إضافة لذلك وقوف الحكومة المؤقتة الجزائرية في وجه تلك المشاريع لذلك قام بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم وفق شروط.

[1] عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 100.

[2] خليل حنا تادرس: المرجع السابق، ص 10.

الخاتمة

بعد أن استعرضنا موضوعنا في جوانب متعددة حاولنا أن نستخلص بعض الاستنتاجات التي تضمنت أحداثا تاريخية خلال الفترة ما بين 1962-1954.

تميزت الثورة الجزائرية بطبيعة الدفاع وعدم والاستسلام في وجه الإدارة الاستعمارية ما دفع فرنسا إلى التصدي لها عبر مشاريع سياسية واقتصادية نستخلص ظروفها ونتائجها في النقاط الآتية:

1.أصبح موقف الثورة قويا وواضحا ما نتج عنه رد فعل السلطة الفرنسية إلا وهو البحث عن حلول أخرى لإخماد الثورة وإبقاء الجزائر فرنسية.

2.فكرت الإدارة الفرنسية لقمع الثورة عن طرق أخرى مختلفة. ومن هذا المنطلق نستخلص المشاريع السياسية التي جاءت بها فرنسا لتضليل الشعب عبر سياستها المغرية والوهمية.

3.حاول جاك سوستيل منذ تسلمه منصب حاكم عام في الجزائر لتهدئة الوضاع ورفضه من طرف المعمرين القيام بإصلاحات سياسية نستنتج منها المشاريع التالية:

قانون حالة الطواري، سياسة الدماج وقانون 20 سبتمبر 1947.

4.رفض المستوطنون للجنرال كاترو فكانت الوسيلة الوحيدة للتهدئة هي تعين غي موليه لروبير لاكوست وبناء على هذا التغير نستنتج سياسة هذا الأخيرة مضمونها سياسة التهدئة والامن وقانون الإطار ومرسوم 17 مارس 1957.

5.تنتهي الجمهورية الرابعة بالفشل في القضاء على العمل الثوري لتحل محلها الجمهورية الخامسة بقيادة شارل ديغول لنستخلص منها لمحاولات ديغول لإنقاذ الجزائر الفرنسية عبر سلم الشجعان وتقرير المصير.

6.تميز رد الفعل الفرنسي بالعنف الشديد والدعاية المغرية لتسوية صورة الثورة داخليا وخارجيا لإيقاف ذلك.

7.إن المشاريع السياسية والاقتصادية التي وضعتها فرنسا لإنقاذ الجزائر الفرنسية بإصلاحاتها الوهمية فشلت الواحدة تلوى الأخرى وهذا راجع إلى طبيعة الشعب الجزائري في طموحه إلى الاستقلال الكلي والتخلص من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

الملاحق

الملحق 1: صورة جاك سوستيل.[1]

[1] مسعود عثماني: الأوراس مهد الثورة، المرجع السابق، ص 204.

الملحق 2: مقتطفات من خطاب تنصيب الوالي العام جاك سوستيل أمام الجمعية الجزائرية (23 فيفري 1955).[1]

Je ne dissimulerai pas mon émotion au moment où, par votre entremise, je reprends contact avec cette Algérie que j'ai connue pour la première fois, il y douze ans.

C'est ici, à Alger, que la France s'est refait un Etat, qu'elle a retrouvé sa souveraineté, qu'elle a restauré sur ce sol africain et français les lois de la république...

Il y a deux jours, dans les montagnes de l'Aurès, j'ai serré la main à quelques vétérans de la dernière guerre ; j'ai vu leurs décorations et les traces de leurs blessures. Comment nous serions-nous pas attentifs au sort de ces français autochtones qui ont versé leur sang pour une patrie qu'ils n'ont découverte qu'au moment même où ils la libéraient ?

... Vieux pays et pays neuf en pleine transition, l'Algérie voit grandir son peuple plus vite que ses ressources. L'histoire et l'exemple du monde entier nous démontrent qu'à un tel état de choses il n y a qu'une réponse : modernisation de l'agriculture, industrialisation et grands travaux. Pour mieux nourrir, vêtir, loger ses fils, l'Algérie doit se rénover ! Que l'on cesse de nous énumérer tous les obstacles qui se dressent sur la route : nous les connaissons. Il n y a pas d'autre alternative que de les surmonter ou de périr. C'est en vérité, une lutte contre la montre qui s'engage ; il n y a pas un instant à perdre !

Dans l'ordre économique, c'est à une politique de rendement et de plein emploi que nous devons consacrer tous nos efforts.

Rendement, car il faut faire produire davantage à la terre, accélérer la mise en valeur des sols, améliorer et moderniser les méthodes agricoles, assouplir et faciliter le crédit, et surtout susciter par le développement des secteurs d'amélioration rurale et la vulgarisation des procédés modernes l'activité rationnelle du peuple des compagnes.

346/186

Plein emploi, car nous ne pouvons ni ne devons nous résigner à voir tant de bras demeurer oisifs dans ce pays qui manque de chemins, de points d'eau, de terres irriguées.

Sans nous détourner pour autant de l'étude et de la mise en œuvre des travaux importants dont dépend notre avenir, et notamment de la recherche et de l'exploitation des richesses du sous-sol, nous avons à parer au plus pressé : donner du travail et du pain, ouvrir aux douars isolés les pistes qui les relieront au monde, faire surgir l'eau nourricière pour les plantes et pour les troupeaux.

في المجال الاقتصادي انها سياسة رفع الإنتاج وتكثيف العمل والذي يجب أن نبذل فيها قصارى جهدنا، رفع الإنتاج لأنه يجب زيادة إنتاجية الأرض تسريع استصلاح التربة تحسين وتطوير الطرق الزراعية، تسهيل في تقديم القروض، تحفيز وتنمية المناطق الريفية، تعميم الإجراءات التطويرية، ضمان النشاط العقلاني لسكان الأرياف والمزيد من العمل لأنه لا يجب أن نستسلم لنقص اليد العاملة في هذا البلد لنقص اخراج المياه الجوفية.[2]

[1] مراد أعراب: خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 188.

[2] ترجمة الفقرة الخامسة من الملحق 2، ص 188.

الملحق 2:[1]

Des recherches déjà très poussées dans diverses zones de notre territoire, qu'il s'agisse de la région de Colomb-Béchar ou du Sahara central, permettent d'espérer que l'industrialisation de l'Algérie pourra se fonder sur une base solide.

Je n'ignore pas davantage les difficultés auxquelles se heurte l'activité industrielle en Algérie. L'aide aux entreprises industrielles et commerciales demeurera une des préoccupations principales de notre administration. Mais je désire insister sur un point, à mes yeux primordial : nous ne réussirons que si nous savons, tous tant que nous sommes, administrateurs, élus, responsables à divers titres de secteurs variés de l'activité algérienne, si nous savons, dis-je, entraîner dans cette croisade contre la faim, les couches les plus profondes du peuple.

C'est dire quel immense effort d'éducation il nous faut fournir pour dissiper l'ignorance et l'indifférence, sœurs de la misère et inspiratrices du désespoir.

J'entends mener avec énergie la lutte contre l'analphabétisme. A une situation exceptionnelle, et c'est bien notre cas en Algérie, il faut faire face par des méthodes exceptionnelles.

Si nous pouvons à juste titre être fiers de l'élite autochtone qui s'est déjà constituée et qui s'accroît sous l'égide de la France, veillons à l'améliorer et à grossir ses rangs en puisant dans les masses.

Il est nécessaire à la France de trouver sur ce sol non seulement des citoyens au sens juridique du terme, mais des français africains incorporés à une culture commune, des paysans aptes à vivre décemment, des ouvriers qualifiés, des fonctionnaires et des cadres.

La citoyenneté française offre à tous des droits égaux, et leur impose, bien entendu, les mêmes devoirs, dans les secteurs de l'activité nationale et notamment dans l'administration ; c'est que l'intégration toujours plus poussée de l'Algérie et de la métropole se traduise concrètement par une large accession des algériens autochtones aux emplois publics et privés qu'ils auront mérités par leurs aptitudes et par leur travail.

Ceux qui, obéissant le plus souvent à des consignes de l'extérieur, ont déclenché et entretiennent les troubles dont souffrent certaines régions, d'ailleurs limitées, de l'Algérie portent à ce pays, à ce peuple, au progrès nécessaire, de graves atteintes.

C'est pourquoi la pacification est notre premier devoir. En plein accord avec les autorités militaires et, en premier lieu, avec le général commandant de la X[e] région, j'ai étudié et préparé les mesures appropriées.

C'est à dessein que j'ai employé le mot de pacification : la paix et la sécurité pour tous, la justice et l'équité pour tous, ce sont là les biens précieux de

توفر الهيئة الفرنسية للجميع حقوقا متساوية ويفرض عليهم نفس الواجبات في الوطني الوطني وأيضا في مجال الإدارة، إن التجاهل الدائم الموجود في الجزائر العمومية تشكل ادماج فئة كبيرة من الوظيف العمومي وفي القطاع الخاص.[2]

[1] مراد أعراب: المرجع السابق، ص 189.

[2] ترجمة الملحق 2: الفقرة الخامسة، ص 189.

الملحق 2:[1]

la civilisation que l'armée d'Afrique, chaque jour, plus adaptée à sa tâche, a mission d'apporter aux populations. C'est dire que des français des trois confessions, des hommes de toutes les origines, métropolitains et autochtones, chrétiens, israélites et musulmans, ont combattu et combattent encore ensemble pour rétablir l'ordre et la tranquillité.

Rien ne serait plus faux et plus tragique que d'opposer, en raison de ces événements douloureux, les deux communautés dont l'ensemble constitue l'Algérie Française.

Les deux communautés ont les mêmes adversaires. Entre elles il ne doit subsister ni suspicion ni crainte. Prenons garde de ne pas nous laisser entraîner dans le cycle infernal de la peur et de la violence.

Aux populations autochtones qui dans leurs immense majorité sont restées sourdes aux appels des agitateurs, je dis : ne craignez rien, la France protège tous ces enfants. Elle ne confond pas les innocents et les coupables. Elle vous rendra la paix et, dans la tranquillité recouvrée, elle vous guidera vers un avenir meilleur.

Aux français d'origine métropolitaine que l'inquiétude étreint –et qui saurait leur en faire grief ?- je m'adresse pour leur confirmer, s'il en était besoin, la volonté inébranlable de la France : rien ne sera négligé pour rétablir l'ordre dans le pays et dans les esprits.

La France est ici chez elle, ou plutôt l'Algérie et tous ces habitants font partie intégrante de la France, une et indivisible.

Tel est l'alpha et l'oméga. Tous doivent savoir, ici et ailleurs, que la France ne quittera pas plus l'Algérie que la Provence ou la Bretagne. Quoi qu'il arrive, le destin de l'Algérie est Français.

Oui messieurs, le destin de l'Algérie est Français ! Cela signifie qu'un choix a été fait par la France,- ce choix s'appelle l'intégration-

Sans doute, il ne s'agit pas de fermer les yeux devant les réalités, d'appliquer mécaniquement à cette terre africaine ce qui a été conçu et réalisé ailleurs. Il faut au contraire tenir le plus grand compte de la géographie, de l'histoire, de l'ethnologie propre à cette région.

Mais compte tenu de tout cela, le but à atteindre est marqué : faire chaque jour davantage de l'Algérie une province, originale certes, mais pleinement française.

Intégration n'est pas uniformisation : il serait néfaste de placer l'Algérie sur le lit de Procuste d'une conception purement juridique et sans contact avec les faits, mais nous devons clairement et définitivement prendre comme règle que tout pas en avant ne peut aller que dans cette direction, et qu'il faut faire un pas chaque jour.

[1] مراد أعراب: المرجع السابق، ص 190.

الملحق 2:[1]

Dans l'immédiat, nous avons une charte, votée par le parlement et qui est notre loi : c'est le statut de l'Algérie.

Son application progressive et loyale est un devoir pour tous. En accord avec l'Assemblée algérienne, ne nous efforcerons de préparer et de prendre, ou de faire prendre, les mesures tendant à cette application.

Parmi celles-ci, je désire signaler en passant celles qui doivent avoir pour objet non de plaquer sur la réalité algérienne un décor inadapté, mais de faire évoluer réellement les institutions locales de ce pays, d'une part, en associant pleinement et plus étroitement chaque jour les populations à la gestion de leurs intérêts et, d'autre part, en rapprochant l'administration des administrés.

C'est dans ce sens, notamment en mettant au point la création d'arrondissements nouveaux, que nous aborderons la réforme des communes mixtes que le statut nous fait une obligation d'entreprendre.

[1] مراد أعراب: المرجع السابق، 191.

الملحق 3: خطاب الجنرال ديغول عبر الإذاعة والتلفزيون يوم 16 سبتمبر 1959 الذي أقر فيه مبدأ تقرير المصير كحل للمعضلة الجزائرية.[1]

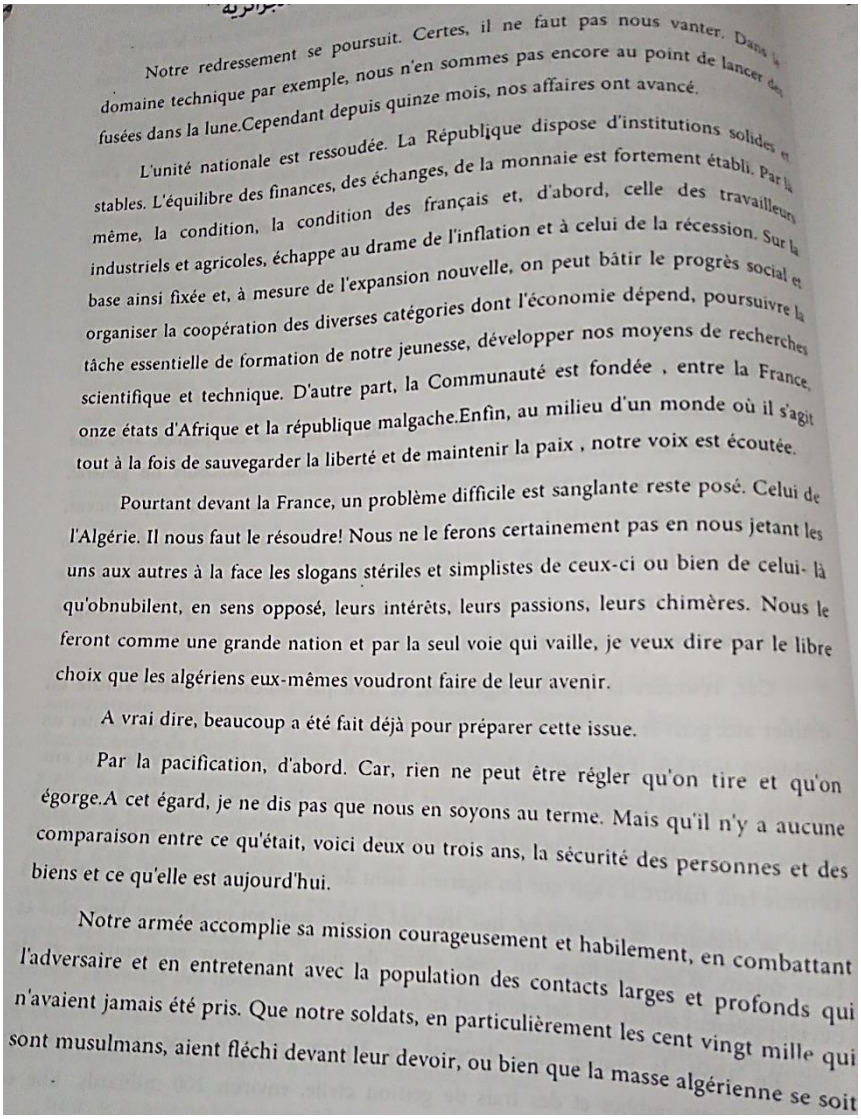

Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des fusées dans la lune.Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée , entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache.Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix , notre voix est écoutée.

Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui- là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seul voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue.

Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être régler qu'on tire et qu'on égorge.A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

Notre armée accomplie sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que notre soldats, en particulièrement les cent vingt mille qui sont musulmans, aient fléchi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit

أنجز جيشا مهمته بشجاعة ومهارة، من خلال الحفاظ على اتصالات واسعة وعميقة من السكان مائة وعشرين ألف من هم مسلمون.[2]

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 487

[2] ترجمة الملحق 3، الفقرة الأخير، ص 487.

الملحق 3:[1]

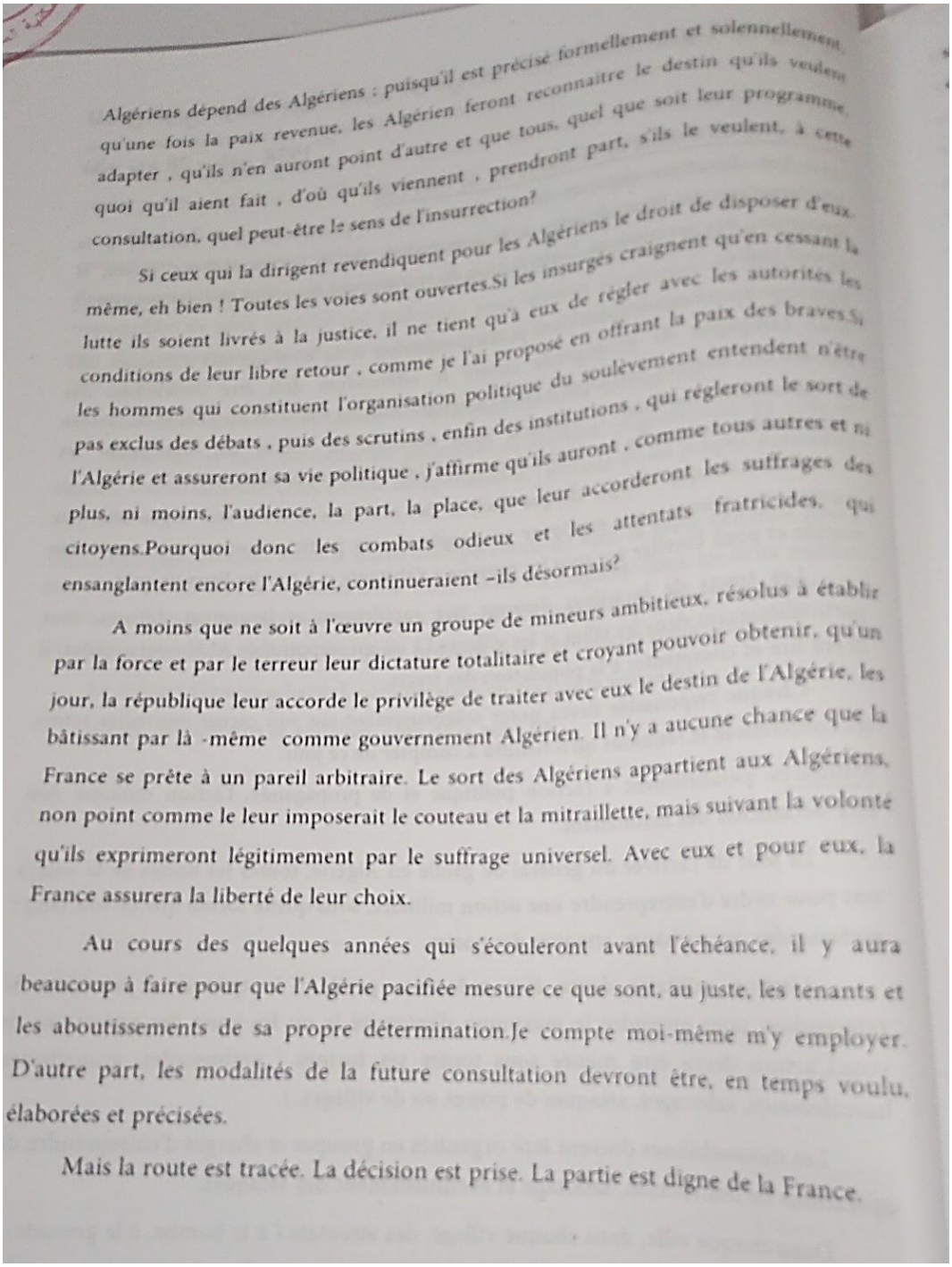

Algériens dépend des Algériens : puisqu'il est précisé formellement et solennellement qu'une fois la paix revenue, les Algérien feront reconnaitre le destin qu'ils veulent adapter , qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'il aient fait , d'où qu'ils viennent , prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut-être le sens de l'insurrection?

Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux même, eh bien ! Toutes les voies sont ouvertes.Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, il ne tient qu'à eux de régler avec les autorités les conditions de leur libre retour , comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves.Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats , puis des scrutins , enfin des institutions , qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique , j'affirme qu'ils auront , comme tous autres et ni plus, ni moins, l'audience, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens.Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient -ils désormais?

A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de mineurs ambitieux, résolus à établir par la force et par le terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la république leur accorde le privilège de traiter avec eux le destin de l'Algérie, les bâtissant par là -même comme gouvernement Algérien. Il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire. Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitraillette, mais suivant la volonté qu'ils exprimeront légitimement par le suffrage universel. Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

Au cours des quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissements de sa propre détermination.Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées.

Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France.

[1] رمضان بورغدة المرجع السابق، ص 488.

الملحق 3:[1]

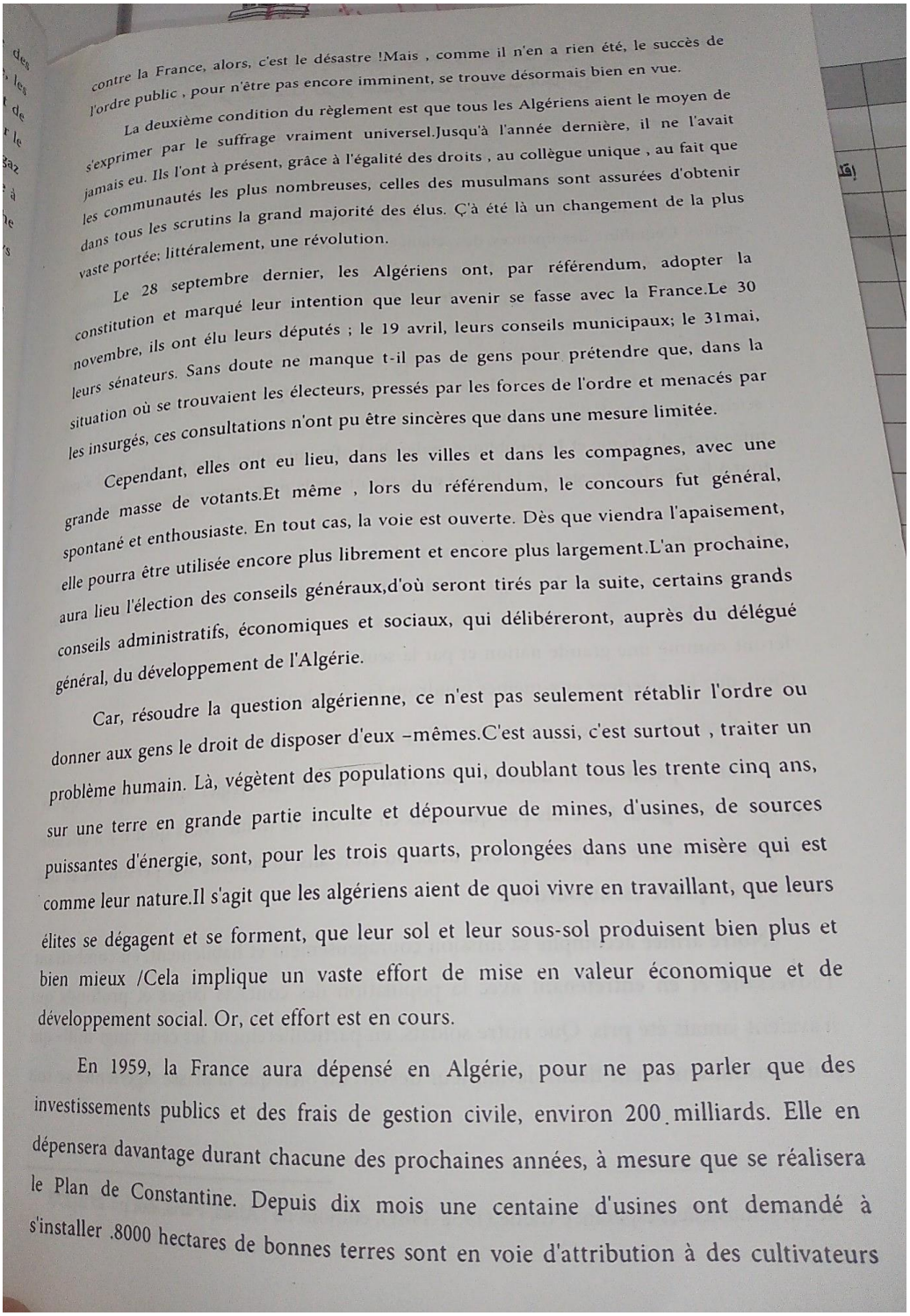

contre la France, alors, c'est le désastre !Mais , comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public , pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel.Jusqu'à l'année dernière, il ne l'avait jamais eu. Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits , au collègue unique , au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grand majorité des élus. Ç'à été là un changement de la plus vaste portée; littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopter la constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France.Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés ; le 19 avril, leurs conseils municipaux; le 31mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les compagnes, avec une grande masse de votants.Et même , lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement.L'an prochaine, aura lieu l'élection des conseils généraux,d'où seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs, économiques et sociaux, qui délibéreront, auprès du délégué général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux –mêmes.C'est aussi, c'est surtout , traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, doublant tous les trente cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, prolongées dans une misère qui est comme leur nature.Il s'agit que les algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs élites se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux /Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne pas parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le Plan de Constantine. Depuis dix mois une centaine d'usines ont demandé à s'installer .8000 hectares de bonnes terres sont en voie d'attribution à des cultivateurs

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 489.

الملحق 3:[1]

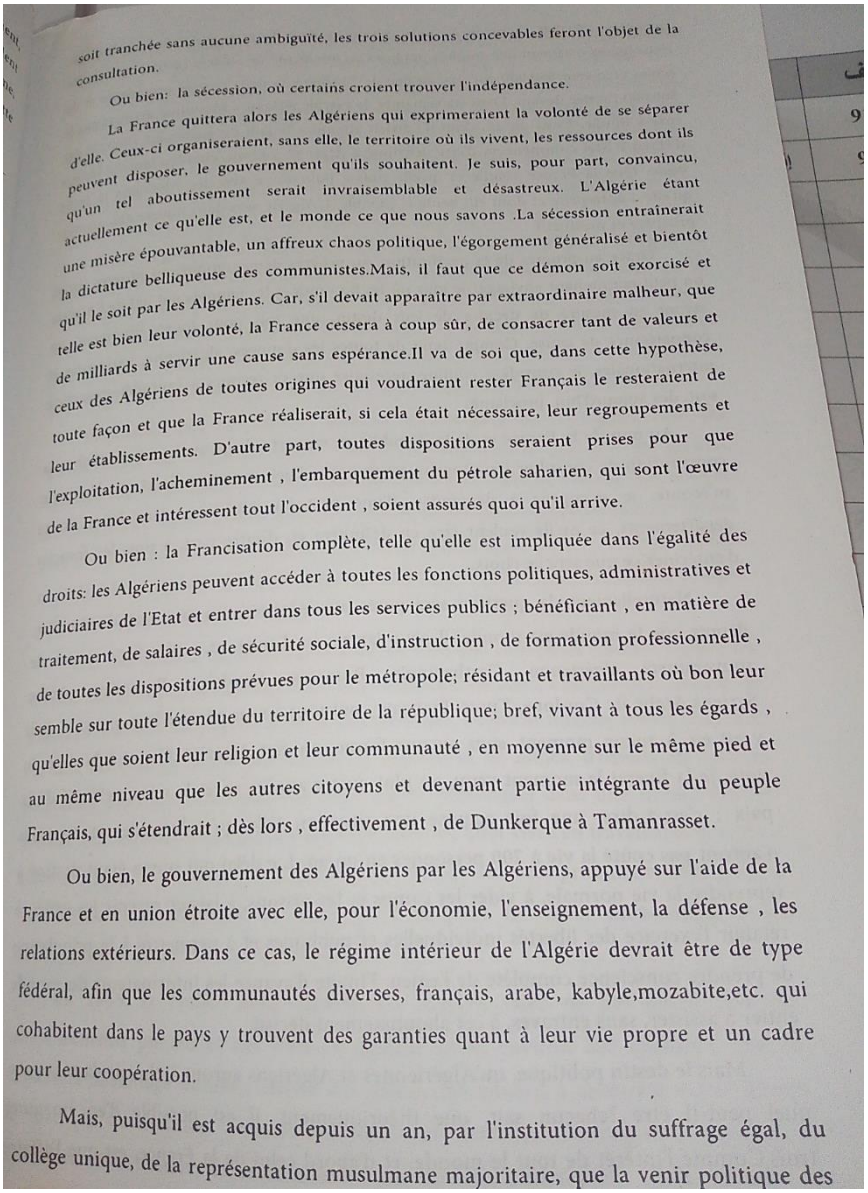

soit tranchée sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la consultation.

Ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.

La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons .La sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes.Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance.Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, toutes dispositions seraient prises pour que l'exploitation, l'acheminement , l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident , soient assurés quoi qu'il arrive.

Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant , en matière de traitement, de salaires , de sécurité sociale, d'instruction , de formation professionnelle , de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillants où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards , qu'elles que soient leur religion et leur communauté , en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui s'étendrait ; dès lors , effectivement , de Dunkerque à Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense , les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, français, arabe, kabyle,mozabite,etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération.

Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par l'institution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que la venir politique des

إن حكومة الجزائريين كانت مدعومة من قبل فرنسا وفي اتحاد وثيق معها في المجال الاقتصادي. التدريس والدفاع والعلاقات الخارجية.[2]

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 490.

[2] ترجمة الملحق 3 الفقرة الثالثة، 490.

الملحق 4: صورة الجنرال ديغول.[1]

[1] Isabelle charve et nicole even : charles de gaulle archiver et histoire, publication des archives nationales, 2016.

قائمة المصادر والمراجع

I.المصادر:

1.المصادر بالعربية:

1.المدني توفيق أحمد: هذه هي الجزائر، القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

2.بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة 1957-1956، تر: مسعود حاج مسعود، 2005.

3.حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، 1994.

4.حربي محمد: كميل قيصر داغر، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ط1، 1983، لبنان.

5.دوغول شارل: ترجمة: سموحي فوق العادة: مذكرات الأمل، منشورات عويدات، بيروت لبنان، 1971.

6.عباس فرحات: (1899-1985) حرب الجزائر وثورتها (1): ليل الاستعمار، تر: أبو بكر لحال، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.

7.ماتياس قريقور: ترجمة م جعفري، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1951-1962)، منشورات السائحي، ط1، 1434-2013، الجزائر.

II. المراجع:

1.المراجع بالعربية:

8.إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية وانعكاساتها على الثورة (1956-1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013.

9.بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.

10. باتريك أفينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج2، الجزائر، 2013.

11. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.

12. بوحوش عمار: التاريخ السياسي الجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامية، 1997.

13. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، 2008.

14. بلعباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة الجزائر، 2005.

15. بومالي أحسن: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

16. بوعزيز يحي: ثورات القرن 19، 20 ج2، المؤسسة الوطنية الجزائرية، د ت.

17. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، عنابة الجزائر، 1433هـ 2012م.

18. بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال أوساريس، د ط، دار هومة، الجزائر، 2002.

19. بوضربة عمر: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقته للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 إلى جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

20. حتا تادرس خليل: مذكرات شارل ديغول، مكتبة جريدة الورد، ط2، 2016.

21. حماميد حسينة: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر 2007.

22. جويبة عبد الكامل: الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، ط1، دار الثقافة، الجزائر، 2012.

23. الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1404هـ1984م.

24. الزبيري محمد العربي: قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار الثقافة العربية، الجزائر 2007.

25. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) ج2، منشورات الكتاب العرب 1999.

26. زغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

27. سعد الله أبو القاسم: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1930-1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1428هـ-2007م، بيروت.

28. شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962) تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

29. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج2، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 1956.

30. شيخ بوشيخي: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.

31. العسلي بسام: أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، ط1، 1404هـ-1984م، بيروت.

32. العسلي بسام: جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، ط1، 1404هـ 1984م ط2 1406هـ-1986م، بيروت.

33. عباس محمد: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007.

34. عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدي، الجزائر.

35. العسلي بسام ومصطفي طلاس: الثورة الجزائرية، مكتبة دار طلاس، الجزائر، 2010.

36. عثماني مسعود: الأوراس مهد الثورة، دار الهدى، الجزائر، دس.

37. غربي غالي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م، دراسة في السياسات والممارسات غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

38. قاسم نايت قاسم مولود: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غزة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007.

39. صبري صلاح: الطريق إلى تحرير الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

40. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة (1954-1962م) البصائر، ط1، الجزائر، 2008.

41. .....الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2008،

42. البجاوي محمد: تر: الأستاذ علي الخش، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1965.

43. الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسية، ج 2، د ط، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان.

44. فواك بابتي عزيزة: موسوعة الأعلام العرب والمسلمين والعالمين، ج3، دار الكتب العلمية، 1971، بيروت لبنان.

45. حدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر.

46. عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر، ط1 الجزائر، 2002.

47. مطمر محمد العيد: حامي الصحراء أحمد بن بلة، عبد الرزاق حمودة، دار الهدى، الجزائر.

48. مطمر محمد العيد: ثورة 54 في الجزائر (1954-1962) أوراس النمامشة أو فاتحة النار، دار الهدى، الجزائر.

49. منغور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير، الجزائر.

50. مسعود الجزائري: مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

51. ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى.

52. كاشي الفرحي بشير: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) 2007.

53. ولد بوسيافة رشيد: جامعة الدول العربية وحركات التحرر في المغرب العربي 1952-1962 الجزائر أنموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2021.

2.باللغة الفرنسية:

54. Anges goudai et daniel hick : archive nationale d'outre – mer ministre d'auter charge des affaires algerienne, 2002, 2015

55. Alain herbeth : robert lacoste le bouc emissaire la SFIO à l'épreuve algérienne, l'armattan, paris 2017.

56. Fred céliméne et andre legris : de l'écononie coloniale à l'économie mondialiseé, aspects multiples de la transition (xx^{e} et xx)^{e} siécles.

57. Alain herbeth : Jaques Soustelle l'homme l'intégration l'harmattan paris 2015.

58. Jaques simon :algérie l'abandon sans la dé faite (1958-1962) l'harmattan, paris, 2009.

59. Isabelle chave et nicole even : charles de gaulle archives et histoire, publication des archives nationales, 2016.

III.المقالات والمجلات:

1.المصادر العربية:

60. المجاهد: ج1.

2.المراجع العربية:

61. بشير سحولي: الحرب النفسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية خطابات شارل ديغول 1958–1960 أنموذجا، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 6، العدد 12 ديسمبر 2020، تاريخ الارسال: 23–01–2021، تاريخ القبول 24–01–2021، تاريخ النشر: 2021/01/26، الجزائر.

62. رشيد زبير: موقف الأحزاب اليسارية الفرنسية من القضية الجزائرية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

63. محمد شبوب ومحمد بن موسى: سياسة جاك سوستيل للقضاء على الثورة التحريرية 1955–1956م جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المركز الجامعي أحمد زبانة–غليزان، 2019/01/06.

64. قدور محمد: رد فعل ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية) المجلد 3، العدد 8 ماي

2020، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الارسال 2024/05/06، تاريخ النشر 2020/05/31.

65. محمد موسى: سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية (1956-1958) قضايا تاريخية العدد 2، 2016/1437م.

66. نور الدين عسال: المخططات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، الأقسام الإدارية المختصة أنموذجا 1955-1962، المجلة المغربية للدارسات التاريخية والاجتماعية، سيدي بلعباس.

IV.الأطروحات والرسائل الجامعية:

67. أعراب مراد: خطة سوستيل لمواجهة الثورة 1955م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

68. بن حمار رحيمة وبالغالم فتيحة: استراتيجية روبير لاكوست لقمع الثورة الجزائرية 1956-1958م، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، 2014، 2015.

69. سنية رتيبة القرب وفاطمة الزهراء الأقرب: أصدقاء الثورة الجزائرية فرانتز فانون أنموذجا (1954-1961)، مذكرة تخرج شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، 2017م، 1437، 1438هـ.

70. شيكدان سعيدة: الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية من خلال جريدة "لادباش كوتيديان" 1954-1956، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2016، 2017.

71. يزيد بوهناف: مشاريع التهدئة ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، 2014.

72. مصمودي بن عزة: استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية ابان الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1958-1962)، جامعة تلمسان، 2016، 2017.

V.المواقع:

73. M'Wikipédia, org, vendedi04 mars 2022, 20:00

الملخص:

إن المشاريع السياسية التي اعتمدتها فرنسا من 1954 إلى 1962 للقضاء على الثورة الجزائرية تندرج في إطار سياسية فرنسا الرامية إلى الإبقاء على الجزائر فرنسية ولعل مشاريع جاك سوستيل وروبير لاكوست وشارل ديغول والتي تمثلت في سياسة الادماج وسلم الشجعان وغيرها، إلا أن الثورة تصدت لها وأفشلتها إلى أن تحقق الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الثورة التحريرية – المشاريع السياسية – الجمهورية – الفرنسية الرابعة – الجمهورية الفرنسية الخامسة.

Résumé :

Les projets politiques adoptés par la France de 1954 à 1962 pour éliminer la rovolution algerienne il séinscrit dans le cadre de la Politique Française de maintien de l'Algérie Française, et peut être des projets de jaque sostal Robert Lacost et Charles de gaulle, il était représenté dans la politique d'intégration et de paix des braves autres, mais la révolution l'a affronté et l'a échoué jusqu'à l'indépendance.

Mots clés : révolution algérienne – projets politiques -ive république Française – ve République Française.